

حراك المعلمين الموحد

في الضفة الغربية

الواقع، والديناميات، وآفاق المستقبل

دراسات

علمية محكمة

(3)

صابر رمضان



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

دراسات
علمية محكمة
(3)

حراك المعلمين الموحد
في الضفة الغربية
الواقع، والديناميات، وآفاق المستقبل

صابر رمضان

رئيس التحرير
د. محسن محمد صالح

مدير التحرير
إقبال وليد عميش

مساعدو التحرير
فاطمة حسّان عيتاني
إيمان عصام برغوت
باسم جلال القاسم
ربيع محمد الدنان



مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
بيروت - لبنان

Refereed Academic Studies (3)
The Unified Teachers' Action in the West Bank:
Current Situation, Dynamics and Prospects

By: Saber Ramadan

تاريخ استلام البحث: 12 تشرين الثاني / نوفمبر 2016
تاريخ الإجازة النهائية للبحث: 7 شباط / فبراير 2017

حقوق الطبع محفوظة ©

الطبعة الأولى

2017م – 1438هـ

بيروت – لبنان

ISBN 978-614-494-010-5

(الآراء الواردة في الدراسة لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات)

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

تلفون: +961 1 80 36 44

تلفاكس: +961 1 80 36 43

ص.ب.: 5034-14، بيروت – لبنان

بريد إلكتروني: info@alzaytouna.net

الموقع: www.alzaytouna.net

إخراج

ربيع معروف مراد

طباعة

CA s.a.r.l | Beirut, Lebanon | +961 1 304444

فهرس المحتويات

3.....	فهرس المحتويات
5.....	الملخص
7.....	المقدمة، وخلفية الأحداث
10.....	الأديبات ومسارها: رؤية ناقدة
16.....	أهداف الدراسة
17.....	في المنهجية والافتراضات
19.....	الإطار النظري والمفاهيمي
23.....	الاتحاد العام للمعلمين، والحراك الموحد: رؤية مفاهيمية
25.....	الحراك الموحد: في السياق الوطني العام
30.....	الاتحاد العام للمعلمين: الأزمات ومتطلبات التفعيل
33.....	العمل النقابي: مسألة استراتيجية أم تكتيكية
37.....	الوسطاء والمبادرات: جهود المجتمع المدني والشخصيات السياسية
42.....	الحكومة الفلسطينية، والاتحاد العام: تكتيكات المواجهة
46.....	الخاتمة: الاستنتاجات والتوصيات العامة
54.....	قائمة المصادر والمراجع

المخلص

جاء حراك المعلمين "الموحد" في الضفة الغربية، في 2016/2/14 على أثر سلسلة أزمات متتالية شهدتها الساحة السياسية والاجتماعية الفلسطينية منذ سنة 2007. فعبر الحراك عن موجة جديدة غير معهودة في السياق الفلسطيني؛ إثر تراجع ثقة المعلمين بقدرة الاتحاد العام على تلبية مطالبهم، وبالتالي عدم قدرته على بلورة حلول عادلة ومنصفة لأوضاعهم الاجتماعية والمعيشية والمادية.

وتأتي هذه الدراسة لتتبع الحراك بمساراته ولاعبيه، وأدواته والهويات المتشكلة، وعمليات التعبئة. كما تحاول استشراف مستقبل الحراك، وما يتركه من إرث اجتماعي، وسياسي، وقانوني، وتجربة فريدة في الاحتجاجات الممكنة، واستجابات حكومة السلطة في رام الله وتعاطيها مع الحراك. يضاف لذلك حالة الانقسام السياسي، وغياب الدور الحيوي للأحزاب السياسية، وتعطيل المجلس التشريعي، وعدم ديموقراطية النظام السياسي.

وتهدف الدراسة إلى تحديد مواطن الضعف ونقاط القوة في الحراك، وتحديد الرؤية والأهداف، مع التعرف على الشروط والعناصر اللازمة للنجاح والاستمرار، ومعرفة كيف أسهم الحراك في إثارة الاهتمام المجتمعي العام، وإثارة القواعد القانونية والتدخلات المؤسسية غير الرسمية، والاطلاع على إسهامات منظمات المجتمع المدني، والقيادات السياسية، ودورها كوسيط في الحراك، ومدى جدوى هذه التدخلات.

وتميزت هذه الدراسة باقتراح آليات عملية وحلول استراتيجية إبداعية ومستدامة، ومشاريع استهلاكية للقطاع التعليمي، مع طرح الأفكار المبتكرة لمنع تنامي التوتر مستقبلاً. كما أسهمت في بيان مواقف واستطلاع آراء قادة

الحراك، ونشاطه، والواسطات ومعيقات تفعيلها، في نطاق عملية متكاملة تستهدف النهوض بواقع المعلمين وحراكتهم.

الكلمات المفتاحية:

المجتمع المدني	الضفة الغربية	حراك المعلمين الموحد
الرواتب	المدارس	الاتحاد العام للمعلمين
	الانقسام السياسي	



دراك المعلمين الموحّد في الضفة الغربية

الواقع، والديناميات، وآفاق المستقبل

صابر رمضان¹

المقدمة، وخلفية الأحداث:

تميزت الساحة السياسية والاجتماعية الفلسطينية ابتداء من سنة 2007 بسلسلة أزمات متتالية. حيث الانقسام السياسي، الذي تحكّم بالمشهد المجتمعي والحكومي، وما تبعه من انعكاسات تمثلت في غياب دور المؤسسات القانونية والتمثيلية، وتراجع الواقع التعليمي بين صفوف المعلمين بالذات باعتماد العديد من المؤشرات الواقعية²، وبالتزامن مع الهبة الشعبية منذ تشرين الأول/ أكتوبر 2015، مما شكل أرضية وسياق متفجر بالأزمات، والتوترات المتداخلة على الصعيد المجتمعي والوطني.

¹ باحث متخصص بالشأن الإقليمي والدولي. حائز على درجة الماجستير في الدراسات الدولية من جامعة بيرزيت في فلسطين سنة 2006، ويهتم بدراسات العنف واللاعنف في المنازعات الدولية، والنظريات المتعلقة بالتوتر الاجتماعي والسياسي للمجتمعات العربية، وله العديد من المقالات المنشورة.

² تشير دراسة أنتجها فريق باحثين وميدانيين من وزارة التربية والتعليم، في آب/ أغسطس 2011، وإعداد مركز ريادة للاستشارات والتدريب، بعنوان "الظروف الوظيفية للمعلمين الفلسطينيين"، إلى عدة مؤشرات تدل على تدني الوضع الوظيفي للمعلمين والواقع بشكل عام؛ فنسبة من هم غير راضين عن نظام الحوافز والمنافع والمزايا وصل إلى 85%، ومن سيضطرون لترك عملهم كعالم إذا توافرت لهم وظيفة أخرى كانوا بنسبة 88.7%، مقابل 58% لا يتشوقون إلى عملهم والتعليم بشكل يومي، و63.9% يرون أن النظام الحالي غير مشجع للمعلمين للعمل بشكل أفضل في التعليم، و88.5% أشاروا أنه لا يوجد مصدر دخل إضافي لديهم. انظر: فريق من الباحثين، الظروف الوظيفية للمعلمين الفلسطينيين (رام الله: ريادة للاستشارات والتدريب، 2011)،

طرحت تلك الظروف العديد من الفرص والتهديدات، التي ميزت الخلفية التي جاء الحراك "الموحد" على أثرها في 2016/2/14. حيث تفجرت أزمة حول الزيادة التي بلغت 2.5% على رواتب المعلمين، كنتيجة للاتفاق بين الاتحاد العام للمعلمين وهو الإطار المعترف بشرعيته من قبل السلطة والحكومة الفلسطينية، والمعلمين. إضافة إلى العلاوات المحددة للارتقاء بالمستوى المعيشي للمعلمين، منذ سنة 2012.

عبر الحراك عن موجة جديدة غير معهودة في السياق الفلسطيني، إثر تراجع ثقتهم بقدرة الاتحاد العام على تلبية مطالبهم. وبالتالي بلورة حلول عادلة ومنصفة لأوضاعهم الاجتماعية والمعيشية والمادية. وبسبب تلكؤ الحكومة في بداية الحراك عن تنفيذ كامل ما عليها من التزامات وجمود الاتحاد العام، رفض المعلمون الاتفاق بتعدادهم البالغ 14 ألفاً من إجمالي يقترب من 46 ألفاً، معتبرين أن الاتحاد بقيادته وتركيبته الحالية غير مؤهل ولا يمثل المعلمين ومطالبهم، فهو يخضع لهيمنة من قبل السلطة والحكومة الفلسطينية، مما أوجد في ظل استمرار النزاع ما عرف بأزمة التمثيل.

لذلك بدأ المعلمون بشكل جماعي في التعبير عن مطالبهم، مستخدمين في ذلك ما أمكنهم من وسائل وأدوات التواصل الاجتماعي، وأبرزها الفيسبوك facebook، في محاولة واضحة لبلورة مطالب وادعاءات أولية، شكلت العمود الفقري لما تمّ الإعلان عنه من فعاليات وإجراءات وأنشطة، كالاعتصام والتشويش والتظاهر أمام مبنى رئاسة الوزراء ووزارة التربية والتعليم العالي، أيام الثلاثاء حيث تعقد جلسة مجلس الوزراء، ويتزامن معها التزام المعلمين بالتواجد في المدارس دونما نشاط تعليمي. لقد انبنى الحراك على إطار عمل واسع هو هاشتاق hashtag "مستمرون"، و"كرامة معلم".

تأتي هذه الدراسة لتتبع الحراك بمساراته ولاعبيه، وأدواته والهويات المتشكلة، وعمليات التعبئة. كما تحاول استشراف مستقبل الحراك، وما يتركه



من إرث اجتماعي، وسياسي، وقانوني، وتجربة فريدة في الاحتجاجات الممكنة، واستجابات الحكومة وتعاطيها مع الحراك. يضاف لذلك حالة الانقسام السياسي، وغياب الدور الحيوي للأحزاب السياسية، وتعطيل المجلس التشريعي، وعدم ديموقراطية النظام السياسي. ونظراً لطبيعة ونشأة الكيان السياسي الفلسطيني (السلطة الفلسطينية)، وهيمنة الرؤية النضالية والثورية في المجتمع والقيادة الفلسطينية، إبان قيادة الرئيس ياسر عرفات، بما يملكه من كاريزما Charisma تحكمت بالسياق العام، لم نلاحظ ولادة حراك اجتماعي مستمر كالذي شهدته الساحة الفلسطينية منذ شباط/فبراير 2016.

فعلى صعيد القطاع التعليمي، كانت الإضرابات تأخذ منحى مختلفاً تماماً عن واقعنا اليوم. حيث كان من الصعب بمكان، ولادة حراك مطلبية اجتماعية منظم. لكن بعد هيمنة الرؤية السياسية والمؤسسية، وسيادة نظريات جديدة في إطار الصراع مع القوة المحتلة منذ تولي الرئيس أبو مازن زمام القيادة، فقد أصبحت القطاعات الحكومية، ومن ضمنها قطاع التعليم، منقاداً برؤية سياسية، ترتبط بالانقسام السياسي كسمة بارزة للمشهد السياسي. حيث بدت الاحتجاجات المطالبة محوراً للصراعات مع الحكومة الفلسطينية، والتي أخفقتها المواجهة والانتفاضات المستمرة مع القوة المحتلة.

يؤكد الكاتب غسان زقطان على الاتجاه ذاته بالقول: "الأمر ليس مجرد احتجاج نقابي الآن، لقد تجاوز ذلك بمجرد رفض المعلمين الاتفاق الذي أبرمته قيادة الاتحاد مع الحكومة، ما كشف عن الهوة الواسعة التي تفصل مجلس النقابة عن قواعدها، وهو خلل قائم وملمس..."³. وهذا الخلل هو أحد

³ غسان زقطان، المعلمون والنقابة، مجلة رؤى تربوية، مركز القطان للبحث والتطوير التربوي، رام الله، عدد 51-52، 2016، ص 6.

أعمدة التوتر بين الأطراف الثلاثة؛ معلمين، واتحاد عام، وحكومة فلسطينية، ما يحتاج إلى تحليل وتفسير علمي، ووضع الآليات اللازمة للنهوض بالواقع المطبى في السياق الاجتماعي الواسع. وهذا التحليل لا يجب أن يستثني نظرياً تلك الإضرابات التاريخية في حدوثها، لإدراك واقع تلك الإضرابات والسياسي الذي جاءت فيه، لنرصد الاختلافات في التنظيم الذاتي للحراك كما في السياق العام، خصوصاً في الإضرابات المستمرة أو المتقطعة التي حدثت، في آذار/ مارس 1997، و1998-1999، وأوائل 2000، ثم استثنائه في أيار/ مايو 2000. وبفعل طبيعة السياق الوطني السائدة تطرح الدراسة سؤال محوري، وهو لماذا فشل الحراك المطبى والنقابي للمعلمين في تحقيق كامل أهدافه، وانحسر لدرجة التراجع والتذبذب في مسيرته التي بدأت مؤثرة وفاعلة؟ وبناء عليه، كيف يمكن لمثل هذه الاحتجاجات والحركات الاجتماعية المطبى، أن تستمر وتنجح وتكون مدخلاً للتغيير في المشهد الاجتماعي والسياسي، خصوصاً في سياق تحرري من جانب، وشبه دولة من جانب آخر.

الأدبيات ومسارها: رؤية ناقدة:

تواجه الأدبيات العلمية والأكاديمية نقصاً شديداً في معالجة مسائل الإضراب والاحتجاجات المطبى والنقابية الحديثة، خصوصاً على صعيد المجتمع الفلسطيني، حيث غياب عملية التأطير الأكاديمي والمهني لمسار الحراك، وغياب عملية توظيف المناهج النظرية التي تتعرض لقضايا اجتماعية من منطلق الحركات الاجتماعية المنظمة ودينامياتها. فالحالة الفلسطينية تمر بمسارات ليست بسيطة، فمن ناحية يجد الباحث نفسه أمام تحديين؛ الأول، هو الحديث عن حراك أو حركات احتجاجية ونقابية، في سياق تحرري أو ثوري، والثاني مرتبط بسياق سياسي واجتماعي مستقر (شبه دولة)، يمكن أن تنطبق عليه مختلف الأطر النظرية المعهودة في هذا الإطار. ومن ناحية أخرى، ليس من الحكمة تجاهل ذلك الكمّ من البيانات والوثائق، التي



تحمل آراء ومواقف حول الاحتجاجات النقابية، والحركات الاجتماعية، عبر التاريخ السياسي والاجتماعي الفلسطيني.

كما تناولت الأدبيات موضوع الاحتجاج النقابي للمعلمين، في سياقات زمنية متباينة. نلاحظ أن تلك الأدبيات تحدثت عن مسألة الإضرابات في القطاع التعليمي الحكومي، في نطاق وصفي للظروف الصعبة التي يمر بها ذلك القطاع. ففي مقالة كتبها وسيم الكردي بعنوان ”حراك المعلمين: حياة حقيقية وحيوية ممكنة“، في نيسان/ أبريل 2016، حيث يصف فيها واقع المعلمين بالاستناد على الدوافع المعيشية والمادية، وحالة فقدان الثقة بالمؤسسات والشخصيات الرسمية، وإجراءات الحكومة الإدارية والأمنية في مواجهة الحراك ومحاولة وقفه، مع طرح العديد من الإشكاليات والأسئلة المهمة، مثل ”هذا الحراك المجتمعي الذي يقوده المعلمون ينبغي أن يرى فوق كونه حراكاً مطلبياً، وينبغي أن تتضح فيه ومن خلاله كل الأسئلة التي تتيح للمجتمع أن يستعيد عافيته من هذه الاستكانة التي يعيشها في معظم مناحي الحياة“⁴. لكن، تتوقف مقالته دونما إجابة اجتماعية واضحة وفق أطر نظرية قادرة على تفسير تلك الحالة. حيث تأتي دراسة الباحث في سبيل إنجاز هذه المهمة في نطاق مجموعة من المهمات والأهداف المحددة وفق الدراسة.

في خطوة متقدمة وجريئة، طرح الكاتب غسان زقطان في مقالة بعنوان ”المعلمون والنقابة“، في نيسان/ أبريل من السنة ذاتها⁵ جوهر التحدي الذي مفاده: ”ما الذي نحتاج إليه الآن، نقابات مهنية حقيقية معنية بحاجات قواعدها ومنتسبيها وحقوقهم، أم أطر سياسية فصائلية هي امتداد للخطاب

⁴ وسيم الكردي، حراك المعلمين حياة حقيقية وحيوية ممكنة، رؤى تربوية، عدد 51-52، 2016، ص 2-4.

⁵ غسان زقطان، مرجع سابق، ص 5-6.

الرسمي“. وهذا ما توصلت إليه المقالة بلا تفصيل أو تفسير أو إجابة. بلا شك، أن هذا التحدي هو واحد من التحديات التي تتصدى له دراسة الباحث، في تحديد ما الذي يحتاج له الحراك لكي يكون ناجعاً، ويحقق أهدافه، ويستشرف دور هذا الحراك على كافة المستويات المجتمعية والسياسية معاً، مع الأخذ بعين الاعتبار التدخلات القانونية، وإسهامها نحو إنجاز نقابة وحراك اجتماعي ومطلبي، في مواجهة كافة الإجراءات التي يعتمدها الخصوم في إطار التوتر المتنامي.

وفي التوجه ذاته يطرح الكاتب مالك الريماوي السؤال ذاته الموجه للسلطة الفلسطينية، فيقول: ”إما التحرك مع المعلمين إلى المستقبل، أو المراوحة في الدائرة المفرغة التي ستبقيها معزولة عن شعبها وعن زمنه؟“⁶. كما أنه يطالب بالنظر بعمق لفاعل الطرفين والحركتين والدلالات المجتمعية والمستقبلية، والانتقال في التعامل من منطلق الحراك النقابي والمطلبي إلى منطلق الحراك المجتمعي أو الاجتماعي في سياقه الواسع، وهذا يحتاج إلى نظرة استشرافية في ضوء مجموعة الأهداف الدراسية المحددة من الباحث، بالتركيز على عملية التنظيم والبناء الذاتي للحراك.

وعلى مستوى الهيئات الأهلية والحقوقية، تناول تقرير صادر عن الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن سنة 2006⁷، لمسألة الإضرابات التي تحدث في قطاعات الموظفين الحكوميين، وتأثيرها على كافة القطاعات بما فيها القطاع التعليمي. وخلص التقرير في توصياته المقترضة، إلى ضرورة

⁶ مالك الريماوي، حركة المعلمين واستحالة الزمن، رؤى تربوية، عدد 51-52، 2016، ص 7-8.

⁷ معين البرغوثي وآخرون، أثر إضراب الموظفين العموميين على القطاعات الحيوية في فلسطين (المحاكم والنيابة العامة، التعليم، الصحة، المواصلات، القطاعات الاقتصادية، الأحوال المدنية) الفترة من نهاية آب - منتصف تشرين الثاني 2006، سلسلة تقارير خاصة 49 (رام الله: الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، 2006)، ص 161.



تفعيل دور أولياء الأمور، والمجتمعات المحلية للانخراط والمشاركة في اقتراح حلول، وعدم اتخاذهم موقف المتفرج السلبي في الإضرابات. لكن التقرير لم يرصد الآليات والتفاعلات التي تنقل الموقف المتفرج إلى موقف أكثر فعالية وتأثيراً في السياق الاجتماعي خصوصاً في مسألة القطاع التعليمي والمعلمين، وهو جوهر هذه الدراسة. وعلى النحو الوصفي ذاته، جاءت دراسة مطولة للدكتور جمال المحيسن (2015)، تحدث فيها عن المعلمين ومسيرة الاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين، في ظل الاحتلال الإسرائيلي المباشر، ثم في سياق السلطة الوطنية الفلسطينية، وما طرأ من تغيرات. وقد تمّ تناول المسألة من مدخل وصفي واستعراضي للواقع الذي واجهه المعلمين. ففي جزئه الثالث، جاء الفصل الرابع منه بعنوان ”الاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين بعد إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية“، وقد ذكر فيه الإضرابات التي قام بها المعلمون سنة 2005 و2011، مطالبين بتحسين أوضاعهم المعيشية والقانونية.

وقد لامس الكاتب وبشكل محدود جزءاً من الإشكالية وهي ”لم تكن المواجهة المطالبة مع الحكومات الفلسطينية المتعاقبة صلاحية حادة⁸، بل سعى دائماً طرفي المعادلة (الحكومة والاتحاد) لإيجاد حلول الوسط التي تلبى حدّاً من مطالب المعلمين، ولا تضعف السلطة والحكومة الفلسطينية التي تواجه تحديات كبرى منذ تأسيسها“⁹. لكن، لم يتوقع الكاتب خروج المعادلة عن سياقها المؤلف، والتحول من معادلة بين طرفين، إلى معادلة ثلاثية

⁸ يقصد ب”الصلاحية الحادة“: المواجهة الحادة التي لا تأخذ بعين الاعتبار المتغيرات والظروف المحلية والوطنية السياسية والمالية للحكومة والسلطة في نطاق النزاع بين المعلمين أو الاتحاد العام للمعلمين والحكومة، وبمعنى آخر الصلاحية والمواجهة الحادة التي تهدف لتحقيق كامل الطول والأهداف وليس أنصاف الحلول. وفي المواجهة الحادة لا يتوجب على الأطراف القبول بحل ما مراعاة لظروف الطرف الآخر مثلاً.

⁹ جمال أحمد المحيسن، مسيرة الاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين (القدس: د.ن.، 2015)، ص 576.

الأطراف، وبأدوات غير معهودة، ولفترات زمنية غير مسبوقه أيضاً. وهذا بحاجة لفهم جديد، بأطر نظرية جديدة، قادرة على التحليل كما التفسير، لتفجر الأزمة بأشكال جديدة، وفي سياقات مختلفة.

وفي محاولة أدق وأشمل رصد الكاتب عمر عساف في كتابه "حركة معلمي المدارس الحكومية في الضفة الغربية 1967-2000"، التحولات الناتجة عن تغير السياق السياسي العام، من الإضرابات في ظل الاحتلال، إلى الإضرابات في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية، وتأثيره على حركة المعلمين، خصوصاً التغلغل الفصائلي في العمل النقابي، مما أدى إلى إضعافه. كما يناقش أيضاً تغلغل السلطة على مستوى منظمات المجتمع المدني، ودور الأجهزة الأمنية وتدخلها المباشر في الحراك ومواجهته.

كما يستعرض عبر كتابه مجموعة الإجراءات الإدارية، والأمنية، والسياسية، والإعلامية، وتأليب الرأي العام لمواجهة حركة المعلمين، دونما تركيز وتحليل واضح وعميق للعوامل التي تدفع السلطة الفلسطينية والحكومات المتعاقبة في الاستناد على هذه الإجراءات، تجاه سلسلة الإضرابات التي خاضها المعلمون في نطاق الاتحاد العام أو خارجه.

وبالرغم من الأهمية التاريخية، والتحليلية المحورية لهذا الكتاب في السياق العام، إلا أن هناك قضايا وإشكاليات بحاجة لمزيد من التحليل في سياق أطر نظرية جديدة، تساعد في الإجابة على العديد من التساؤلات، التي يسعى لها كاتب هذه الدراسة، وأبرزها، مسألة النقلة النوعية للحراك في نقل العمل والحراك النقابي من الإطار السياسي والتاريخي في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، إلى الإطار القانوني والمؤسساتي في ظل السلطة والحكومة الفلسطينية، وتأثيره على الحراك. ويضاف لذلك أن الكاتب لم يركز على العلاقة بين شكل الإضرابات والاحتجاجات، ومستوى تأثيرها لكي ترتقي لدرجة تحقيق المطالب النقابية، والمجتمعية المحددة من قبل الحراك،



خصوصاً وأن الانحسار في الحراك ليس فقط في استمراريته بدون انقطاع، ولكن أيضاً على مستوى تراجع في المطالب والأهداف العامة. كما لم يتعرض الكتاب بصورة واضحة لمسألة الخلل البنوي في الموازنة العامة وتوزيعها بين القطاعات العامة والحكومية، وهي مسألة ذات أهمية في توضيح الدوافع الجوهرية خلف الإجراءات الحكومية لمواجهة الإضرابات.

وفي نطاق الكتاب تمّ طرح حلول تكتيكية على المستويات النقابية والمطلبية، منها "توحيد الجهود في إطار هيئة خاصة تضم فيها كل الفعاليات النقابية... هذا الطريق دون تجسيده على أرض الواقع، فإن أخطاراً حقيقية تبقى ماثلة أمام المعلمين وحركتهم المطلبية"¹⁰. وهذا التجسيد يعمل المعلمون على تجاوزه عبر تشكيل نقابة جديدة للمعلمين الحكوميين، واعتماد آليات انتخابية واضحة، مع ذلك ما تزال الأخطار ماثلة للحراك، وهو ما يزال يواجه مزيداً من التضييق والإجراءات؛ فالكاتب أبرز حالة انسداد الأفق بين أطراف الأزمة لكن، ما هو المخرج؟ هذا سؤال يسعى كاتب الدراسة لمواجهته بصورة علمية، من خلال طرح الحلول الاستراتيجية البديلة لمنع استمرار الأزمة بين أطراف العملية التربوية والعلمية، في سياق الدراسة.

وفي السياق السابق ذاته للكاتب عمر عساف نفسه، شارك الكاتب سنة 1999 ضمن مجموعة من الباحثين في مؤتمر لتحديد "أشكاليات العمل النقابي في فلسطين"، برعاية مركز الديمقراطية وحقوق العاملين في رام الله. وقد تناول المؤتمر الحديث عن مجمل العمل النقابي الفلسطيني في شتى القطاعات، مع تركيز جزئي على مسألة العمل النقابي للمعلمين، تحت عنوان "التجربة النقابية لمعلمي المدارس الحكومية في الضفة الغربية". وهنا تعرّض

¹⁰ عمر عساف، حركة معلمي المدارس الحكومية في الضفة الغربية 1967-2000 (رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن)، 2004)، ص 190.

الكاتب لمسألة العمل النقابي للمعلمين من الناحية التاريخية وصولاً لما بعد نشوء السلطة الفلسطينية، وكيف أن الاتحاد العام للمعلمين في إطار منظمة التحرير الفلسطينية (م. ت. ف) شكّل عقبة بتركيبته أمام تحقيق المعلمين لمطالبهم وأهدافهم. لكنه لم يناقش مثلاً مسألة أن الاستقلالات التاريخية التي قدمها الاتحاد العام لم تكن سوى خطوات تكتيكية لكسر الإضرابات. ثم إن مقترحه للخروج من الأزمات، لم يتجاوز ما طرحه سابقاً في كتابه عن حركة المعلمين في المدارس الحكومية في الفترة 1967-2000، حيث لم ترد فيه اقتراحات إبداعية في التفكير خارج الصندوق وبشكل أعمق.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى إنجاز الأهداف والغايات التالية:

1. دراسة الحراك المطلبي للمعلمين بهدف تحديد ديناميات، وأطر العمل المعتمدة فيه، لتوفير رؤية وفهم أفضل لطبيعة التفاعلات التي أحدثها الحراك، على صعيد النخبة المجتمعية والسياسية.
2. تحديد مواطن الضعف ونقاط القوة في الحراك، سواء على مستوى تكوينه وعمله، أم برامجه واستمراريته، والتي أضعفت من تأثير الحراك لدرجة انحساره.
3. الوقوف على مدى قدرة هذا النوع من الحراك النقابي والمطلبي، على التأسيس لثقافة مجتمعية حول تشكيل الاحتجاجات، وتحديد الرؤية والأهداف. وهذا يشكل تجربة فريدة في التاريخ السياسي والاجتماعي الفلسطيني.
4. التعرف على الشروط والعناصر اللازمة لنجاح واستمرار الحركات الاحتجاجية والنقابية.

5. معرفة كيف أسهم الحراك في لفت النظر المجتمعي العام، وإثارة القواعد القانونية والتدخلات المؤسسية غير الرسمية، في ظل غياب المؤسسات التمثيلية والتشريعية الرسمية، والتعرف على مكامن الخلل الموجودة في المنظومة القانونية ذات العلاقة.
6. الاطلاع على إسهامات منظمات المجتمع المدني، والقيادات السياسية، ودورها كوسيط في الحراك، ومدى جدوى هذه التدخلات.
7. استشراف دور هذه الحركات الاجتماعية، والحراك المطلي على إعادة صياغة أو تفعيل وإصلاح المؤسسات المنضوية في تركيبة منظمة التحرير الفلسطينية ذات العلاقة، مثل الاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين ضمن الاتحادات والتنظيمات الشعبية.
8. الإسهام في طرح الحلول الاستراتيجية البديلة عن المواجهة المستمرة، والتي تشرك كل أطراف المجتمع في نطاق عملية تستهدف النهوض بواقع المعلمين وحراكم، عبر التوصيات.

في المنهجية والافتراضات:

ترتكز المنهجية على التحليل النوعي Qualitative Analysis بما فيها من استنتاجات واستدلالات موضوعية، ومستندة على المقابلات المباشرة والمعقدة مع مختلف أقطاب مجتمع الدراسة study population، من قيادة وإدارة الحراك والمعلمين بشكل منفرد وجماعي، وفق المجموعات والوساطات. خصوصاً تلك التي تدخلت بشكل مباشر وطرح العديد من المبادرات، ولعبت دوراً واضحاً في الوساطة وإدارة الأزمة وبلورة حلول بطرق شتى. يضاف لذلك مراجعة البيانات الإحصائية حسب توفرها، والمقالات والدراسات الصادرة خلال فترة الأزمة منذ بداية شباط/فبراير 2016، وأدبيات الحراك وما جاء على وسائل التواصل الاجتماعي.

كما سيتم الاستناد على استطلاعات الرأي المتوفرة لدى مراكز ومعاهد بحثية متعددة. ناهيك عن الوثائق والتدخلات القانونية التي عبرت عنها المراكز والهيئات الحقوقية الناشطة في مجال حقوق الإنسان والمظالم. ويضاف لذلك البيانات المالية الرسمية (الموازنة العامة) للحكومة الفلسطينية، لتحقيق فهم معمق verstehen من داخل الحراك.

تؤكد الدراسة على الافتراضات المترابطة التالية:

أولاً: يتوقف نجاح الحراك الموحد على قدرته في بناء سلسلة استجابات تنظيمية عالية مترابطة، تجاه السياسات الحكومية وإدارتها للأزمة، خصوصاً في ظلّ فقدان الاعتراف الحكومي بشرعية وقانونية الحراك. كما أن استمرار أمد الأزمة وقدرة إدارة الحراك على ديمومته عبر تكوين مطالب واقعية ومشتركة، تساعد على فتح المجال أمام إنجاز تحالفات مع قطاعات مجتمعية أو حلفاء محتملين، وذوي النفوذ، حتى في بنية وتركيبية الحكومة والسلطة. فهو نزاع متصاعد وليس محدوداً.

ثانياً: أنه بدون القدرة والوعي القانوني والمجتمعي لدى إدارة الحراك على توظيف ومواءمة أساليب المواجهة القانونية مع الحكومة، مثل التشويش، والاعتصامات، والمقاطعة الإدارية، وعرقلة أو إعاقه سياستها وبرامجها، بشكل تكتيكي أو استراتيجي، فلن تتمكن من تحقيق اختراق في صفّ الحكومة. وبالتالي دفعها نحو الموافقة والاستجابة لمطالب الحراك وديمومته، ويتمكن بالتالي من الوصول والتأثير في السياسات العامة.

ثالثاً: أن قدرة الحراك على تطوير شبكات العمل والتنظيم المتناسك، وتكوين أطر العمل كموجه للفعاليات، لتعزيز صمود الحراك عبر عملية كشف وفضح السياسات والإجراءات الحكومية تجاه الحراك، لن تأتي



بنتائجها الداعمة للحراك في البيئة المجتمعية، إلا بخضوعها لسلسلة فعاليات منظمة ومنهجية من الناحية الإعلامية.

رابعاً: لن يتمكن الحراك من تحقيق هذه التحولات السابقة، للدفع بالحكومة للاستجابة لمطالبها، إلا عبر وقوع تحولين جذريين هما، تحول داخل النخبة الحاكمة بفعل بروز لاعبين جدد داعمين للحراك على المستوى الوطني؛ وهذا مستبعد حالياً حيث الانقسام السياسي، وغياب الدور الحيوي للأحزاب السياسية، وتعطيل المجلس التشريعي، وعدم ديموقراطية النظام السياسي. ثانياً، أن الحيز العام (الرأي العام) public sphere غير منظم، وثقافته السياسية مفتتة وغير كافية للتأثير، والضغط والمناصرة بفعل طبيعة السياق الوطني السائدة. فهو منقاد سياسياً وفصائلياً وليس نقابياً واجتماعياً، وهذا بدوره يقلص فرص نجاح الحراك ويحد من القدرة على بناء تحالفات جديدة.

خامساً: أن تحقيق البند الرابع يتطلب من قيادة الحراك والداعمين له، الوعي الكافي، وإدراك انعكاسات البيئة السياسية والمالية. وبمعنى آخر، ضرورة فهم الفرص والقيود السياسية الموجودة. فالحراك جاء مطلبياً ونقابياً في سياق الهبة الشعبية، وزيادة التحديات المالية للحكومة داخلياً وخارجياً، ناهيك عن صراع غير بارز بالنسبة للحراك، وهو الصراع بين الاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين مع الاتحاد العام الإسرائيلي، في ضوء المعركة القانونية والدولية، على صعيد المناهج وقضايا أخرى.

الإطار النظري والمفاهيمي:

تُعدُّ نظرية الحركات الاجتماعية، كما عمليات التعبئة، ومواءمة الأدوات، وتكوين الهوية الجماعية، واعتماد الادعاءات والمطالب، وخصائص تحول النزاع من محدود (محتوى) إلى توتر متصاعد؛ من أبرز سمات الحراك

الاجتماعي في بيئة معقدة (سلطوية). ومن أبرز معالم هذه النظريات، هو النزاع المحدود، والمتصاعد¹¹؛ حيث تسير الاحتجاجات الاجتماعية والحركات في مسارين، أولهما المسار المحدود (القانوني والمؤسساتي) القائم في الدولة، حيث ينشأ الصراع بين طرفين أو أكثر معترف بها كأطراف في التوتر الذي يشهده الواقع الاجتماعي والسياسي، ويستخدمون الأدوات والمؤسسات الموجودة أساساً في المجتمع لتكوين وبناء الادعاءات والمطالب لأي حراك. أما الوجه الآخر للتوتر الأكثر تفاعلاً، فهو الحراك المتنامي أو المتصاعد، وهو متشابه إلى حد ما مع المسار الأول، ولكنه يختلف بفعل وجود ثلاثة عناصر مهمة. أولاً، أن بعض الأطراف المنخرطة في التوتر الذي يسود المشهد الاجتماعي، هو لاعب جديد بهوية جديدة. ثانياً، ينشأ هذا اللاعب الجديد ويعتمد على عمل جماعي مبتكر وغير معهود في سياق التوتر السياسي والاجتماعي في الدولة. وثالثاً، يعتمد على تبني أدوات ووسائل غير متوقعة أو غير معروفة في إطار النظام أو المشهد التنازعي السائد.

وهناك عمليات تتأثر بهذه المسارات وهي عمليات التعبئة أو الحشد Mobilizations، أو ما يعرف بنموذج التعبئة (الديناميكي) أو المتفاعل مع عناصره، ومختلف الفاعلين في التوتر. وهي عملية تحدث خلال مراحل النزاع، وفق نمطين، هما: البنى والتراكيب المعتمدة في التعبئة، وهنا نتحدث عن الهياكل والأدوات والمؤسسات المجتمعية أو الرسمية في سياق النزاع. وثانيها مسألة مواءمة أو الملاءمة الاجتماعية لتلك الهياكل التعبوية، وهي تتنوع في أدوارها وفقاً لهذا التوتر الناشئ بين الأطراف. ويتأثر النزاع ومستواه ومساراته، بمدى قدرة الأطراف على توظيف هذه الهياكل والبنى في تحقيق أهدافها، والتصديق على المعارضين لها. وهي عملية إبداعية ومبتكرة

Doug McAdam, Sidney Tarrow and Charles Tilly, *Dynamics of Contention*¹¹ (United Kingdom: Cambridge University Press, 2004) pp. 7-9.



بالضرورة. كونها ترتبط بـ"ميكانيزم mechanism" مكون من الفرص والقيود السياسية والاجتماعية الموجودة في بيئة النزاع، والهيكل التعبوية وتأطير العمل الجماعي وبناء المطالب، وأنماط تنظيم الحراك، ومشهد التوتر، سواء كان المشهد على شكل اعتصامات، أم مسيرات ومظاهرات، أم أي شكل من أشكال الإضراب والتشويش.

بناء على ذلك، لا بدّ من التأكيد على العناصر المساعدة في نجاح الحراك الاجتماعي¹². حيث يتطلب الحراك لنجاحه وديمومته إلى مجموعة من الأسس الناظمة لمساره وتفاعلاته، وأبرزها: أولاً، الرؤية والتأطير، فالحراك يتضمن بالضرورة أطر عمل ورؤية له، حيث يتم تكوين رواية واضحة للأحداث تساعد الحراك على بناء التحالفات، وتكسب أو تحافظ على ديمومة تضامن مختلف القطاعات والفئات الاجتماعية من مختلف الأيديولوجيات والرأي العام. ثانياً، وجود أسس فعّالة وحقيقية للحراك، حيث تزداد اهتمام الحركات الاجتماعية بالمجتمع وأماكن العمل، وتنظيم الحشد. ثالثاً، توليد قيادات، وقيم وأطر عمل من الحراك ذاته، وليس مفروضاً عليه من الخارج. رابعاً، توافر عنصر تحمل المعاناة على طول مسار النزاع. وذلك بالتنظيم والتفهم لمصالح أطراف الحراك الاجتماعي. وخامساً، بناء نموذج اقتصادي حيوي، يساعد الحراك على تجنب الضغط الناتج عن السياسات المالية للمعارضين السلطة والحكومة عبر مراحل الصراع. وسادساً، وجود وضوح وتحديد في رؤية الحراك للحكومة وسياساتها، وآليات عملها وإدارتها المعهودة في النزاع، مما يساعد على بناء استراتيجية لمرحلة التدرج والتصعيد في الحراك، على مستوياته المتعددة. وهذا يقود الحراك إلى مرحلة الاستعداد لبناء

Manuel Pastor and Rhonda Ortiz, Making Change: How Social Movements Work¹² and How to Support Them, Program for Environmental and Regional Equity, 2009, pp. 1-6.

تحالفات محتملة، وتوسيع شبكات العمل مع حلفاء محتملين أو متشابهين من حيث المصالح والهموم والنشاطات، مثل القطاعات الاجتماعية الأخرى، والحركات الطلابية والاتحادات النقابية. سابعاً، وجود برنامج عمل أو رزمة اجتماعية برامجية قابلة للحل والاستجابة من قبل المعارضين للحراك. فهذه العناصر ضرورية لديمومة الحراك وحيويته، خصوصاً في ظلّ تصاعد التحديات الجماعية، والاعتماد على الشبكات والأطر الثقافية، وبناء التماسك الذاتي للحراك¹³. كما أن من العناصر المهمة لنجاح الحراك حسب المفكر والمنظر الاجتماعي سيدني تارو Sidney Tarrow¹⁴ هو القدرة على الدفع بالأفراد والفئات والقطاعات الاجتماعية، على تحمل ثمن المخاطرة لقبول الانخراط في الحراك من خلال إيجاد أسباب مقنعة لهم. ويتأتى ذلك عبر تكوين مصالح مشتركة وهوية جماعية، وبالتالي استمرارية الحراك. ويضاف متغير فعّال يتعلق بالدولة أو السلطة (الحكومة) كطرف في النزاع، ”فقوة الدولة واستراتيجيتها السائدة تجاه المعارضين لها —الحراك— تسترعي انتباه المعارضين إلى أهمية العمل الجماعي وتنظيم الذات. فالدولة القوية (المؤسسية) تمتلك القدرة على تطبيق السياسات التي تختارها وتدعمها، وهذه... أفضل للمعارضين (أصحاب الحراك)، وادعاءاتهم لأنه يعزز من وسائل التعبير“¹⁵.

¹³ Sidney Tarrow, *Power in Movement: Social Movement and Contentious Politics* (United Kingdom: Cambridge University Press, 1998), p. 4.

¹⁴ المنظر سيدني تارو Sidney Tarrow هو بروفيوسور في شؤون الحكم والسياسة المقارنة في جامعة كاليفورنيا، حصل على هذه الدرجة العلمية سنة 1965 وصدر له كتاب بعنوان ”اشتراكية الفلاحين في جنوب إيطاليا“، وتخصص في السياسة الأوروبية والحركات الاجتماعية، وأنجز كتاباته حول التوتير في أوروبا تاريخياً. في سنة 1998 أصدر كتاب مهم بعنوان ”القوة في الحركة: الحركات الاجتماعية وسياسة التوتير“، ثم كتاب دينامية التوتير سنة 2004.

¹⁵ Sidney Tarrow, *Power in Movement: Social Movement and Contentious Politics*, pp. 22–23.



الاتحاد العام للمعلمين، والحراك الموحد: رؤية مفاهيمية:

تعود البدايات التأسيسية الفعلية للاتحاد العام، ليس لتطوير القطاع التعليمي فقط، ولكن ليكون رافداً وطنياً لسنة 1969. تشكل في البداية في الأردن، حيث واجه تنافساً مع الاتحاد العام للمعلمين الأردنيين في الضفة الغربية. وقد مثل ذلك أزمة حول التمثيل الوطني واستقلاله. ومع انعقاد المؤتمر السادس للمعلمين العرب سنة 1969، أصبح الاتحاد العام ممثلاً للفلسطينيين، مما شكل جزءاً من الصراع على الهوية الوطنية.

وتزايد التوجه الوطني المستقل للاتحاد بعد ذلك، ليصبح عضواً في اتحاد المعلمين العرب. فلسطينياً، يخضع الاتحاد العام لدائرة التنظيم الشعبي في منظمة التحرير الفلسطينية. حيث بدأت الدائرة الشعبية في بناء فروع حيثما وُجدَ المعلمون الفلسطينيون، في الوطن والشتات. وبمشاركة الاتحاد المستمرة في المؤتمرات القومية والدولية، وعضويته في الاتحاد العالمي للمعلمين (فيزا) (World Federation of Teachers Union (FISE)، وعقدته للمؤتمر الأول للاتحاد الفلسطيني سنة 1972، عزز من مكانته ودوره الوطني. ناهيك عن الطابع الثوري كما المهني في عمله. شكّل هذا الاتحاد مظلة عليا لكل الفروع في الوطن والشتات، على الرغم من تباين وتفاوت الأوضاع السياسية والاجتماعية والثقافية. مرت عملية تشكيل الاتحاد داخل الأراضي الفلسطينية في ثماني تشكيلات، كما تأثرت بمستوى المواجهة مع القوة الاحتلالية الإسرائيلية، ونضوج الدور النقابي والوطني. أبرز هذه التشكيلات كانت الهيئة العامة لمعلمي الحكومة في الضفة الغربية منذ سنة 1980. وقد تولى الاتحاد مسؤولية الإضرابات إبان الاحتلال الإسرائيلي المباشر، ثم شكل ذلك بداية حقيقية لتمثيل معلمي الأراضي المحتلة، في نطاق الاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين في الوطن والمنفى. وفي 1999/10/6،

أصدر الرئيس ياسر عرفات قراراً باستكمال تشكيل الأمانة العامة للاتحاد، لتكون قاعدة أساسية في ولادة ما عرف اليوم بالاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين، بعد إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية إثر توقيع اتفاقية أوسلو Oslo Accords.

أما بالنسبة للحراك الموحد، فقد جاءت هذه التسمية لتشكّل مظلة عامة لمختلف الإجراءات والأنشطة والفعاليات النقابية والاحتجاجية للمعلمين الحكوميين، والتي تمحورت حول مطالب وادعاءات معنوية ومادية ومعيشية تمسّ حياة المعلمين في القطاع الحكومي، وهو عبارة عن ردة فعل مزدوجة للحالة المتردية للمعلمين بفعل تراجع البرامج والسياسات الحكومية المتتالية في علاج أزمة المعلمين وتحسين وضعهم. ناهيك عن الاحتجاج على تراجع دور وفعالية الاتحاد العام الذي يخضع لهيمنة دائرة التنظيم الشعبي في منظمة التحرير الفلسطينية كممثل قانوني وتاريخي. وهذا شكّل عقبة أمام الحراك الذي تشكّل في بداياته مما يقارب 14 ألف معلم من إجمالي يصل إلى 46 ألف معلم، والذي تمّ توجيه الاتهامات له من منطلق غياب التمثيل القانوني، وأزمة الشرعية الوطنية والتاريخية. كما حمل الحراك شعار وهاشتاق "مستمرون"، و"كرامة معلم"، واستخدم بالأساس الاحتجاجات والمظاهرات، والمسيرات، وأدوات التواصل الاجتماعي وأبرزها الفيسبوك، للتواصل والتعبئة ومخاطبة الرأي العام والمجتمع. وكأي حراك تمّت مواجهته من قبل الحكومة الفلسطينية، على جبهات متنوعة سياسية، وإدارية، وأمنية وإعلامية. تميّز الحراك في بداياته الأولى بزخم وقوة غير متوقعة، لا على المستوى الحكومي ولا الشعبي، ثم أخذ بالانحسار والتراجع في المطالب كما في الفعاليات والأنشطة، وبات محاصر بتحديات بارزة مثل الشرعية، وأزمة التمثيل، والتسييس، لكنه بقي يشكّل بؤرة نزاع قابلة للبروز في أي لحظة في السياق الفلسطيني.



الحراك الموحد: في السياق الوطني العام:

لم يكن حراك المعلمين الحكوميين في بداية شباط/فبراير 2016، هو الأول في المسيرة التاريخية لحركة المعلمين، لكنه بلا شك شكّل نقلة نوعية في هذا الإطار. فتاريخياً مارس المعلمون الإضرابات في ظروف تاريخية ووطنية منذ الاحتلال الاسرائيلي المباشر للضفة الغربية وقطاع غزة سنة 1967، ثم استمر الحال على المنوال ذاته وحافظ على مساره المتقطع، في أثناء نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية منذ سنة 1994. وكما احتفظ كل سياق بميزاته التي أثرت بطرق مختلفة على الحراك وقدرته على تحقيق أهدافه أو جزء منها، إلا أن هذا الحراك كان "الأوسع من نوعه منذ نشوء السلطة الفلسطينية"¹⁶. حيث واجهت الحركة الاحتجاجية، في كل مراحلها المطالبة والنقابية، العديد من الإجراءات الإدارية، والأمنية، والإعلامية المتشابهة بشكل عام، حتى بدت المطالب النقابية ذات صبغة تاريخية متجددة، لما ساد في سنوات 1997، و1999، و2000¹⁷، والتي أعادت التأكيد على مجموعة مطالب معهودة مثل، زيادة الراتب بما يناسب المستوى المعيشي، وتفعيل قانون الخدمة المدنية، وإنشاء نقابة خاصة بالمعلمين الحكوميين، وتعديل نظام التقاعد، وفتح الدرجات في السلم الوظيفي، وهذه المطالب شكلت محوراً لحركة المعلمين.

تميز الحراك المطلبي لسنة 2016 بتفعيل إجراءات إنتاج نقابة خاصة للمعلمين الحكوميين أسوة بباقي القطاعات الحكومية، خارج نطاق الاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين، والذي بدا للمعلمين ليس منحازاً، بل منصهراً لجانب الحكومة والهيمنة التاريخية لمنظمة التحرير الفلسطينية. ويضاف

¹⁶ تصريح صحفي صادر عن لجنة المتابعة والمجتمع المدني لإضراب المعلمين والإشادة بموقف المعلمين المسؤولين ودعوة الحكومة للإيفاء بالتزاماتها، موقع شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، <http://www.pngo.net/?lang=ar>، انظر: 2016/12/3

¹⁷ عمر عساف، حركة معلمي المدارس الحكومية في الضفة الغربية 1967-2000، ص 161-190.

لتلك الميزات، مطلب العمل على ضمان التعليم الجامعي لأبناء المعلمين، والتخفيض من نصاب الحصص المعتمدة للمعلم. وقد كانت هذه المطالب الحالية كما التاريخية، حاضرة في التقرير الذي أعدته وأصدرته اللجنة العليا لمراجعة المسيرة التعليمية في فلسطين، في آذار/ مارس 2015. حيث أكد التقرير على "تراجع أوضاع المعلمين الوظيفية، وتدني مستوى المعيشة، لهم وللعاملين في قطاع التعليم، مما أثر سلباً على مكانة المعلم الاجتماعية وبالتالي مكانتهم داخل مدارسهم وبين الطلبة"¹⁸.

إن التغيرات والتحويلات التي رافقت قيام السلطة الفلسطينية، والإجراءات التضييقية ضد حركة المعلمين عبر مسيرتها، والتحول النوعي في الحراك المطربي والنقابي في السياق العام، تؤكد أن المعلمين الحكوميين، أدركوا تلك الفرص المحدودة، والمتاحة في السياق المعقد للتغير وتحسين أوضاعهم. خصوصاً وأن هذا الإدراك شرطي لبروز وولادة أي حراك مستمر ومنظم، كما يشير إليه المختصون في الحركات الاجتماعية أمثال دوناتيللا ديلا بورتا Donatella Della Porta، وماريو ديانى Mario Diani (2006)، المتعلق ببناء المطالب وتكوين الهوية الجماعية المعتمدة على الوعي بالفرصة، بما نصه: "ليس للتغييرات في بنية الفرص السياسية أي أثر على الحركة الاجتماعية إلا في حال رأت الحركة أن هذه التغييرات مهمة"¹⁹.

إن التغيرات والتحديات المتوفرة في الواقع الاجتماعي والسياسي، هي من محفزات التغيير لأي حراك اجتماعي ومطربي، وإدراكها يكون عبر الاستفادة

¹⁸ تقرير اللجنة العليا لمراجعة المسيرة التعليمية في فلسطين، رؤى تربوية، عدد 48-49، 2015، ص 6.

¹⁹ Donatella Della Porta and Mario Diani, Social Movements: An Introduction, 2006, pp. 17-18.

من التجارب النقابية في سياقات متشابهة أمر حيوي²⁰. وفي أكثر النماذج قرباً وتشابهاً، تقف الحركة النقابية لمعلمي الأردن في الوضع ذاته، مع اختلاف واحد يتمثل في أن الحركة الاحتجاجية والنقابية للمعلمين في الأردن جاءت على خلفية حركة احتجاجات اجتماعية واسعة شملت معظم القطاعات النقابية في الأردن، وهي نقطة قوة لأي حراك. وقد أطلقت الأدبيات تسمية ”هبة تشرين 2012“²¹ على ذلك الحراك. وقد حظيت بدعم إعلامي في وسائل الإعلام المحلية، وتمّ تشكيل لجنة تحضيرية من قبل المعلمين كخطوة لبناء جسم نقابي بعيداً عن الاتحادات المهيمن عليها من قبل النظام.

إضافة لذلك، واجهت الحركتان النقابيتان في الأردن وفلسطين، الإجراءات الإدارية والقانونية نفسها، وعانت من انشقاقات داخلية وركود في صفوفها وحركتها. واعتُبرت الاحتجاجات النقابية للمعلمين، وبدايات بناء نقابة مستقلة، ترتقي للمطالب النقابية، مدخلاً قوياً لتأثير أوسع مدى، وقادر على التفاعل مع حركات احتجاجية في السياق المجتمعي بشكل عام. وذلك لأهمية تشبيك العلاقات والتعاون مع نقابات أخرى، تدفع نحو تحقيق الأهداف.

²⁰ من تلك الأحداث شهدت تجربة نقابة المعلمين في جنوب إفريقيا سنة 2010 إضراباً في منطقة أوملاز Umlazi، بمطالب تتشابه إلى حد كبير بالمطالب النقابية للمعلمين الفلسطينيين، وقد شارك فيه ما نسبته 66% من معلمي جنوب إفريقيا. وخلال ما يقارب 20 يوماً أنخرط الجميع في الإضراب، حيث أسهم العديد من العناصر في إنجاح الحراك، منها سيادة النموذج التعاوني بين النقابات أو ما يسمى Collaborative Model، بتوافق النقابات والقطاعات العامة بما فيها النقابات التجارية، ناهيك عن الدولة، وفقاً للإضراب، إذ وجدت نفسها في أزمة، في ظل اقتراب موعد التحضير لبطولة كأس العالم، ثم نشاط الحركات الاجتماعية الداعية إلى الإصلاح العام في الدولة. وفي الولايات المتحدة استطاع إضراب المعلمين في شيكاغو بعددهم البالغ 26 ألف معلم فقط سنة 2010، من تحقيق مطالبهم وإحداث ثورة في ظل بيئة ليبرالية انفتاحية، استطاعت تحفيز بقية القطاعات المجتمعية.

²¹ أحمد الشولي، من الولادة احتجاجاً إلى الانتحار بيروقراطياً: نصف عودة لنقابة المعلمين، مجلة الثورة الدائمة، الحركة العمالية، الأردن، عدد 5، آذار/مارس 2015، ص 1-7.

وهذا ما حدث في إضراب المعلمين في الجزائر آذار/ مارس 2016، حيث حظيت حركة المعلمين المتعاقدين على دعم نقابي من قبل المجلس الوطني المستقل للتربية²².

إضافة لذلك، واجه الحراك سياق مجتمعي ووطني عانى من انعكاسات الانقسام السياسي الفلسطيني. حيث تؤكد الأبحاث الاجتماعية التي قام بها دوناتيليا ديلا بورتا، وماريو ديانى²³ في نطاق الحركات والاحتجاجات الاجتماعية، على أن عملية تكوين الهوية الجماعية والمطلبية (إطار العمل)، تتأثر بشكل كبير بالسياق السياسي المنقسم، والمهيمن في المجتمع. وهنا يتطلب من أي حراك أن يعتمد أو ينتج هويات قانونية محددة بالحراك في صراعه مع الخصوم وبأشكال متنوعة، حتى لا تتحول الظروف والفرص إلى قيود تحد من قدرة الحراك على تحقيق أهدافه. ويؤكد على الاتجاه ذاته الباحث والمتابع للشأن العام والاجتماعي، الدكتور محمود الفطافطة بقوله: "الإضراب كان يمكن أن يثمر ويحقق أهدافاً طيبة لولا الانقسام السياسي والجغرافي بين الضفة والقطاع من جهة"²⁴.

يقول القانونيون:

إنه لا يوجد هناك قانون واضح للتنظيم النقابي على صعيد المعلمين باستثناء الاتحاد نفسه، كما أن هناك مرسوم رئاسي يفيد بأن بروز نقابة جديدة للموظفين لهم اتحادات يحق للحكومة

²² تسنيم الريدي، إضراب المعلمين في الجزائر: معلم مظلوم وطالب ضحية، صحيفة العربي الجديد، لندن، 2016/4/9، ص 1، انظر: www.alaraby.co.uk/868801b5-3523-4fe

²³ Donatella Della Porta and Mario Diani, op. cit., p. 112.

²⁴ مقابلة شخصية مع محمود الفطافطة، باحث وإعلامي ومتابع للشأن الاجتماعي، رام الله، 2017/1/21.



إخطارهم بوقف إضرابهم، ويمكن لمحكمة العدل العليا التدخل لوقف الإضراب، حيث إنه في حالة صدور قرار من المحكمة، يصبح أي إجراء مطلبى أو غيره خارج نطاق التغطية القانونية²⁵.

خصوصاً وأن الحركات تسعى لنزع الاعتراف بهويتها الجديدة من خصومها.

كما أن تراجع الاعتراف بتلك الهوية من قبل المنضوين في نطاق الحراك، يقوده للتهميش ويجعله ظاهرة منحرفة، حيث إن التوقعات والدوافع وراء مشاركة وانخراط الأفراد في الاحتجاج الاجتماعي والمطلبى والظروف التي تأتي فيها، أكثر أهمية من الصورة التي يحددها وينتجها قادة الحراك بشكل عام، كونها، أي الدوافع والتوقعات، هي الأساس في العمل الجماعي. ولعل عدم الإدراك الكافي والخبرة المطلوبة لدى الحراك في الحفاظ أو بناء تلك الدوافع والتوقعات في ظروف ملائمة، أسهمت إلى حد كبير في حالة الركود التي أصابت الحراك. ويقول الأستاذ والخبير النقابي فرحات أسعد، أن هذا الحراك قد تأثر سلباً بغياب التجربة النقابية، وفقدان قيادة الحراك للغطاء القانوني والسياسي الذي يمكنه من القدرة على إدارة الحركة المطلبية، بطمأنينة وبخطوات واثقة متأنية وبنفس طويل. وقد فقد هذا الحراك أوراق قوته والمقومات الأساسية لنجاحه بسبب سرعة دخول الحراك في الإضراب المفتوح، وإعلانه مطالب مالية ونقابية ذات سقف عالٍ، في ظل ظروف سياسية ومالية سيئة للسلطة، وفقدان الحراك لأي غطاء سياسي أو حزبي...²⁶.

²⁵ مقابلة شخصية مع موسى أبو دهيم وسامي جبارين، محامين وقانونيين وحقوقيين في الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم"، رام الله، 2016/12/15.

²⁶ مقابلة شخصية مع فرحات أسعد، ناشط سياسي ونقابي وذو تجربة سابقة في العمل النقابي، رام الله، 2016/11/28.

وهذا ما أثبتته أغلب قادة الحراك، مع عدم إغفالهم لمدى أهمية ما تمّ اكتسابه من تجربة في خضم العمل النقابي. ويضاف لذلك، وفق أبرز منظمي الحراك، صامد صنوبر، أن "حالة الاحباط التي منيت بها قاعدة الحراك، نتجت عن عدم تحمل كمّ الضغوطات الممارسة عليه، والتي استهدفت الفصل بين قادة الحراك والقاعدة". إن من الديناميات المهمة، والتي لم توظف بشكل مستمر، هي ابتعاد أصحاب الخبرة ومن يمتلك الخبرة النقابية بل ومهاجمة بعضهم للحراك وقيادته، دونما مشاركة فاعلة منهم، في تصويب مسار الحراك. وهذا حرم الحراك من ديناميات قوية، تساعده على الخروج من أزمته، مثل إنجاز مجلس تشاوري بين القيادة الشابة وذوي الخبرة في العمل النقابي والإداريين، ومدعاة ذلك تكمن في مواءمة المطالب النقابية بشكل واقعي، يجعلها مقبولة ومنطقية، في ظلّ الظروف المالية والسياسية الوطنية، ويجعل الحراك يسير في مساره المنطقي لكل الأطراف.

الاتحاد العام للمعلمين: الأزمات ومتطلبات التفعيل:

يعاني الاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين، ليس من مشكلات مطلية وأهداف غير قادر على الارتقاء لتحقيقها. ولكنه يعاني من تركة وإرث تاريخي، وواقع غير مستقر كما بقية الاتحادات الشعبية في منظمة التحرير الفلسطينية. ولعل موقف الاتحاد عبر المسيرة التاريخية للمعلمين، يدل بما لا شكّ فيه عن مواقف متماهية مع السلطة والحكومة أكثر منه مع مطالب المعلمين. وهذا في مختلف الإضرابات التي شهدتها القطاع التعليمي. لذلك فإن السلطة لا ترغب في تغيير بنية وتركيبية الاتحاد العام، لأن الأمر سيزيد من عدد الأجسام الشرعية والقانونية بعيداً عن التحكم والهيمنة المباشرة والتاريخية، للسلطة الوطنية الفلسطينية. وبالتالي فقدان القدرة والأدوات اللازمة للتحكم بإيقاع الحياة والمشهد السياسي والاجتماعي. وهذا ينعكس على درجة ومستوى الاستقرار الحكومي بشكل عام.



لذلك شكّل الاتحاد العام للمعلمين، بمكانته التاريخية وبنيته الجامدة والقانونية، إحدى التحديات التي ما زالت قائمة ليومنا. وقد عبّر عن عمق أزمة الاتحادات بشكل عام، وهذه التحديات في نطاق الدراسة، الكاتب عمر عساف بقوله: ”تعاني عجزاً وحالة من الشلل إزاء المهام التي تواجه قطاعاتها، فهي تعاني غياب الانتخابات والديمقراطية،... واختلت شرعيتها من خلال غياب النصاب القانوني لها،... وغادر جزء منها (قياداتها) مواقعها... والتحق بوظائف في السلطة، وبما يتعارض ودورها في قيادة هذه المنظمات“²⁷.

يشير قادة الحراك بطرق شتى إلى أن الأزمات البنوية التي يعانيها الاتحاد العام، مرتبطة إلى حد كبير بتلك الأزمات التي تصيب مجمل التنظيمات الشعبية المنضوية في إطار م.ت.ف، على الرغم من أنهم، وفق تعبيرهم، ليسوا ضدّ الاتحاد العام كمؤسسة وطنية وتاريخية. لذلك يؤكدون بأن عملية إصلاح الاتحاد العام، أو قبول النقابة الجديدة للمعلمين الحكوميين في إطاره، باتت مطلباً، انطلاقاً من عدة مبررات، أبرزها أن النظام الداخلي قديم لا يسمح بأي دور للشباب، في الضفة الغربية خاصة، فوجود الاتحاد على أرض الوطن لم يتغير ليتناسب مع الواقع الاجتماعي والسياسي للفلسطينيين. كما يشير أغلبهم إلى وجود خلل ثلاثي الأبعاد، في النظام الداخلي، وفي الأداء، وفي المنتج، حيث إن الاتحاد تاريخياً لم يكن بمستوى تطلعات المعلمين وأهدافهم في تحسين ظروف حياتهم ووظيفتهم. لذلك فالخلل الثلاثي هو محرك لتنظيم المعلمين في نقابة جديدة²⁸.

²⁷ عمر عساف، حركة معلمي المدارس الحكومية في الضفة الغربية 1967-2000، ص 145.

²⁸ انظر: تمّ التعبير عن ذلك في برنامج تلفزيوني ”شباب أحرار“ بثته قناة فلسطين اليوم، وقدمته الإعلامية جيهان عوض، 2016/9/16، بمشاركة أبرز قادة ومنظمي الحراك، مثل صامد صنوبر، ومهنا طه، ومحمد جبارين، وعامر سلامة، ورواء أبو هويدا، وأحمد أبو فرحة... الخ.

وهذه الأزمات تشير لها دراسة أعدها فريق مختص من وزارة التربية والتعليم سنة 2011، بالقول إن حركة المعلمين النقابية في فلسطين وجدت نفسها تواجه ثلاثة تحديات رئيسية،... وكان التحدي الثالث هو النضال من أجل حقوقهم الخاصة ومن أجل تحسين ظروف عملهم. بعد تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية في سنة 1994، أصبح تحسين أوضاع العمل للمعلمين هو التفويض الرئيسي لاتحاد المعلمين²⁹. وهو اليوم يعود ليشكل تحدياً فريداً من نوعه، فالاتحاد نفسه أصبح مستهدفاً بالتعديل والتنظيم بشكل أفضل. كما يضاف لمتطلبات التفعيل إجراء تعديلات داخل الاتحاد، وفق الرؤية السلمية قانونياً وديموقراطياً، وتراعي جوانب عدة، مثل الاختيار والتمثيل الجغرافي والمناطقي. حيث تمّ اعتماد بعض الإجراءات كردة فعل على الحراك، والتي قلصت من تمثيل معلمي الضفة الغربية، في الأمانة العامة، مما أدى لبروز أزمة عنوانها ”إبعاد معلمي الضفة الغربية من المشهد النقابي العام“³⁰. لذلك فمن النقاط المهمة في نطاق تطوير الاتحاد العام للمعلمين، ليكون متناسباً مع الظروف الحالية، توافر البيئة السياسية والمناخ الوطني المساند، لممارسة أفضل للعمل النقابي والمطلبي. كما يحتاج إلى إعادة الحيوية والتفاعلية الداخلية، للاتحاد، بتركيبته التنظيمية، ليكون مؤهلاً لممارسة نوعاً من ”الديموقراطية التربوية“ لكونه مكسباً وطنياً، وليس مجرد أداة سياسية داخلية، وعلى قاعدة أن غياب القدرة على توفير مستوى معيشي للمعلمين، لا يعني غياب الديموقراطية الداخلية في الاتحاد العام. يضاف له تفعيل الدور الوطني في إطار الصراع مع القوة المحتلة، كونه يوجد فرص تكاتف أفضل للمعلمين على مختلف توجهاتهم ومشاربهم السياسية والاجتماعية. وتفعيل

²⁹ فريق من الباحثين، الظروف الوظيفية للمعلمين الفلسطينيين، ص 1-81.

³⁰ مقابلة شخصية مع أحمد سحويل، الأمين العام السابق لاتحاد المعلمين، والذي قدم استقالته في 2016/3/13 على خلفية الإضراب الذي كان يعصف باستقرار البلد، رام الله، 22-23/1/2017.



ما سبق مرتبط بالضرورة بإدخال تعديلات، قانونية، وتنظيمية، وإدارية، متدرجة على الاتحاد العام، بما يراعي السياق الفلسطيني والظروف السائدة، خصوصاً في الضفة الغربية وقطاع غزة.

العمل النقابي: مسألة استراتيجية أم تكتيكية:

اعتماداً على المنطق الاستدلالي، وبناء على التصور العام للباحث عن المقابلات المعقدة، فإن عملية إنتاج جسم قانوني للمعلمين الفلسطينيين الحكوميين في نطاق الاتحاد بعد تفعيله، مسألة استراتيجية ومدخل أساسي لنيل وتحقيق المطالب والأهداف المستقبلية. فهو الكيان الذي يمكنه، إذا ما تمّ تنظيمه واستمراره بشكل فعال، أن يسهم في تطوير واقع المعلمين مادياً ومعنوياً.

كما يمكنه الاستفادة من الاحتضان المجتمعي والدعم الشعبي، الذي ترصده استطلاعات الرأي. حيث تشير تلك الاستطلاعات التي نفذها معهد العالم العربي للبحوث والتنمية (أوراد) خلال الفترة 28-2016/2/29، إلى أن ما نسبته 95% من النخب، و84% من المواطنين يؤكدون بأن المعلمين محقّون في الإضراب، و79% من المواطنين يرون أن طريقة تعامل الحكومة مع الإضراب غير متزنة. وهذا ما تمّ تأكيده في استطلاع آخر نظمه المركز ذاته، خلال الفترة 18-2016/4/21، حيث أشار إلى أن ما نسبته 66% لا يتفقون مع الحكومة في طريقة تعاملها مع إضراب المعلمين، وفي الضفة الغربية وصلت نسبة من يرفضون طريقة التعامل الحكومي مع الإضراب إلى 71%³¹.

³¹ انظر: استطلاع حول إضراب المعلمين وتداعياته، مركز العالم العربي للبحوث والتنمية (أوراد)، 2016/3/3، ص 1-6، حيث استهدف الفلسطينيين في الضفة الغربية والنخب القيادية: واستطلاع آخر لأوراد محوره مسائل كالثقة بالمؤسسات والأحزاب، والأداء الحكومي في الضفة وغزة، والوضع الفلسطيني العام، والأولويات السياسية والداخلية، والديموقراطية، والشفافية، وحقوق الإنسان، 2016/5/3، ص 1-7.

إن الاعتماد على الدعم المجتمعي لإنجاح الحراك واستمراره يتطلب الوعي بالأدوات ومواءمتها، وعمليات الحشد، لإنجاح الفعاليات والإجراءات المختلفة. وهذا يمكن أن يساند الحراك كتعويض عن حالة الركود لدى المؤسسات الأهلية والحكومية أيضاً. وهذا مأزق واجهه الحراك مع تقدمه، حيث يشير أحد قادة الحراك البارزين، صامد صنوبر، إلى عمق هذه الأزمة قائلاً:

أبرز الصعوبات التي واجهت الحراك هو أننا وجدنا أنفسنا في مواجهة مع عدد هائل من الجهات والمؤسسات في هذا الوطن، لم نكن نتوقع أن لهم علاقة بحراكننا، فنحن كجهة نقابية عفوية انطلقنا من أجل حقوقنا، كنا نتوقع أن نصطدم مع وزارة التربية والتعليم والحكومة الفلسطينية كأبعد حدّ، ولكن نحن وجدنا... أن هناك الكثير من الجهات السياسية والأمنية وحتى مؤسسات نقابية وشخصيات مجتمع عادت مطالبنا بطرق كثيرة، فكنا لا ننتهي من عقد اللقاءات مع العديد من الجهات والشخصيات التي كنا سريعاً نكتشف أن هدفها محاولة كسرنا وثنينا عن مطالبنا وبثّ روح اليأس فينا...³².

ويمكن لهذا الجسم النقابي والمطلبي أن يعتمد تعويضاً عن أيّ انشقاقات مستقبلية في صفوفها، وما يمكن أن ينتاب أفرادها المنخرطين في الإضراب من إحباط وتراجع، لأن هذا يساعد على التشبيك والتعاون مع مختلف الجهات القانونية الداعمة. تقول المعلمة وعضو لجان التنسيق سحر أبو زينة، إن "التواصل مستمر مع الجهات القانونية والحقوقية من أجل توفير بيئة

³² مقابلة إلكترونية مع صامد صنوبر، ناطق إعلامي باسم الحراك، ورئيس الهيئة الإدارية المؤقتة لنقابة المعلمين، نابلس، 2016/11/29.

مناسبة للمطالبة بالحقوق بدون ضغوط وترهيب³³. وهي تستمر في التأكيد على أهمية وجود النقابة كجسم قانوني، يستحق بناء فعاليات وأنشطة لجعله أمراً شرعياً ومعتزلاً به، بمبرر أن "اللجان ليست أطر منظمة ولا رسمية، هي من عامة المعلمين، والتوجه للنقابة من أجل إيجاد جهة تمثل المعلمين قائمة على أسس صحيحة من التمثيل والانتخاب"، للخروج من ما عرف بأزمة البناء والتمثيل، يشير المفكر الاقتصادي نصر عبد الكريم إلى أهمية وجود وتشكيل جسم نقابي، يعوض عن جمود وغياب دور الاتحاد العام، ليرقى لمستوى المطالب والأهداف الآنية والمستقبلية³⁴. وهذا في صلب نجاح الحركات الاحتجاجية، إلى جانب استمرار العمل على كسب الاعتراف والشرعية المجتمعية والسياسية. يؤكد الباحثان مانويل باستور Manuel Pastor، وروندا أورترز Rhonda Ortiz على أن أي حراك اجتماعي ومطلبي لا بد أن يحدث نقلة نوعية في الشأن الحياتي للمنخرطين فيه، وليس مجرد تغيير أو تعديل بسيط على السياسة العامة³⁵.

لذلك نجاح الحراك مرتبط في أحد جوانبه على إحداث تغيير أو تحفيز ومراجعة تنظيمية، ترقى لمستوى تحقيق الأهداف. كما أشار عالم الاجتماع تشارلز كورزمان Charles Kurzman "أن مفهوم الفرصة السياسية يركز على العلاقة بين منظمي الحراك أو الحركات والدولة (السلطة القائمة)، وتفترض أن التغييرات في العلاقة تحدد الجوانب المطلوب تحفيزها من الناحية

³³ مقابلة إلكترونية مع سحر أبو زينة، من منسقي وقياديي الحراك، جنين، 2016/11/30.

³⁴ تمّ النقل بتصرف من الباحث، حيث جاءت المطالبة بالنقابة وبشكل فوري، في لقاء تلفزيوني في برنامج "شباب أحرار"، قناة فلسطين اليوم، 2016/9/16.

³⁵ Manuel Pastor and Rhonda Ortiz, op. cit., pp. 1-6.

التنظيمية³⁶. ولعل النقابة هي أبرز الجوانب التنظيمية، كما ورد على صفحة "كرامة المعلم - ضواحي القدس" ما نصه:

الموضوع مش قصة اتحاد ولا نقابة.. القصة أنه لنا حقوق مؤجلة ونريدها.. الأصل أن تدفع الحكومة بدون واسطة اتحاد أو نقابة مثل دول العالم.. الآن بما أن الحكومة تماطل وترفض وتؤجل، أصبح لزاماً أن نلجأ لجهة نزيهة من المعلمين تمثلنا لتحصيل حقوقنا.. يوجد جهتين الأولى باتت عاجزة و تنازلت عن غلاء المعيشة وعن تحسين ظروف التقاعد وعن وعن... بشكل غريب تسمى الاتحاد، والمفارقة المضحكة أن الحكومة راضية عنه وتدعو للانتساب إليه.. والجهة الثانية جسم انبثق من قاعدة المعلمين وتمثل الغالبية الساحقة منهم، تدافع عن حقوقهم وتضحي بوقتها وأعضائها لتحقيق حياة كريمة للمعلم تسمى "حراك المعلمين الموحد".. نلتزم بفعاليتها حتى تحصيل حقوقنا كافة وكرامتنا، بنقابة تدافع عنا وتوفر حياة كريمة لأبنائنا.. أو نتراجع ولن نقوم للمعلم قائمة بعدها، وسيبقى مقهوراً مظلوماً.

كما يشير معظم نشطاء وقادة الحراك، إلى أن النقابة كجسم تمثيلي سواء مستقل أم في إطار اتحاد عام يتم إصلاحه، هي مسألة حيوية. يقول أحد قياديي الحراك، والناطق الإعلامي محمد حمائل، "إن تشكيل النقابة مسألة محسومة، وخاصة في ظل غياب الاتحاد كمثل حقيقي يرضي طموح المعلمين، وبالتالي المعلم بالنهاية بحاجة لممثل حقيقي يحميه ويدافع عن حقوقه ويحسن وضع التعليم بشكل عام، وهذا لن يتحقق إلا بالجسم المستقل استقلالاً كاملاً عن الحكومة وغيرها، مادياً وإدرياً، فهو —الحراك— يحمل أهدافاً قريبة

Charles Kurzman, Organizational Opportunity and Social Movement Mobilization: ³⁶ A Comparative Analysis of Four Religious Movements, *Mobilization: An International Journal*, 1998, vol. 3, issue 1, p. 23.



وأخرى بعيدة المدى³⁷. وتؤكد الإعلامية والمطلعة على أمور الحراك جيهان عوض على ذلك بقولها: ”بالنسبة للنقابة كانت ضرورة حتمية حتى في ظلّ الاتحاد... فهي توجد الوعي وتكوين التجربة وتحقيق التمثيل، خصوصاً وأن التمثيل كتحدي شكل انعطاف، حيث كانت المطالبات بدايةً تدعو إلى إصلاح الاتحاد، ثم توجه المعلمين لتشكيل نقابتهم الخاصة“³⁸.

الوسطاء والمبادرات: جهود المجتمع المدني والشخصيات السياسية:

تمثلت الوساطات في النزاع المستمر بين المعلمين والحكومة الفلسطينية، باجتماعات بدأت منذ 2016/2/22³⁹. حيث تمّ اللقاء بين المنسقين العاملين للمعلمين، وأعضاء ونواب من المجلس التشريعي الفلسطيني، وأمين سرّ حركة فتح، في محاولة لفهم مطالب المعلمين، واستشراف رؤيتهم لحل الخلاف المتنامي. تلاه اجتماع آخر في 25 شباط/ فبراير مع الكتل البرلمانية، وتمّ فيهما إبراز مطالب المعلمين، المتمحورة حول دفع المستحقات المترتبة على الحكومة، وزيادة على طبيعة العمل، ومساواة المعلمين بباقي القطاعات العاملة في الحكومة والموظفين، وفتح الدرجات، وتحسين قانون التقاعد. ثم تبعه تحديد فعاليات سيقوم بها الحراك، كما تدخلت الهيئة المستقلة لحقوق المواطن، وطالبت بوقف الإجراءات الأمنية وحلّ الأزمة ضمن الأطر الحكومية المدنية.

تأثرت هذه الوساطات بدرجات متفاوتة، بطبيعة علاقتها مع الحكومة الفلسطينية والقيادات النخبوية والسياسية. ولعل هذا يفسر حالة الركود كما

³⁷ مقابلة شخصية مع محمد حمائل، الناطق الإعلامي للحراك، رام الله، 2016/12/3.

³⁸ مقابلة شخصية مع جيهان عوض، إعلامية بارزة ومتابعة لشؤون الحراك، رام الله، 2017/1/22.

³⁹ تمّ استقاء هذه البيانات والمعلومات عن صفحة الحراك لمنطقة ضواحي القدس.

هي حالة الإحباط العامة التي أصابت الحراك، منذ لحظاته العفوية الأولى، وحتى في ظل استمراره. يشير صامد صنوبر، أحد قياديي الحراك، في تقييمه لمعظم الوساطات التي تمت في خضم النزاع، بقوله: "... فلم يرقى دورها إلى الحد المطلوب، والمسؤولية هنا ربما تكون مشتركة بيننا وبينهم، فنحن كنا مشغولين ربما عن التواصل معهم بفعل حجم الضغوطات الهائلة علينا، ولكن قد يكونوا قصرُوا بالتواصل معنا مبكراً بالرغم أننا تواصلنا معهم فيما بعد". ويتابع قائلاً: "أعتقد أن إيجابية وحيدة للوساطات الفصائية والسياسية؛ هي أنهم منحونا متسعاً لعرض معاناة المعلم الفلسطيني، واستمعوا لنا، ولكن أعتقد أنني.. وقلت كنا نشعر من الجميع أنهم اتحدوا ضد مطالب المعلم محاولين كسرنا وثيننا عن مطالبنا"⁴⁰. فمعظم الوساطات التي تمت لم تترجم لإجراءات دائمة، ووقفت عند حدود الطرح فقط. وتعدّ مبادرة الأسرى في سجن النقب، والتي تمّ طرحها ونشرها عبر وكالات أنباء مختلفة مثل وكالة معاً، في 2016/2/28، أنها حاولت أن تكون متوازنة، وتناولت عمق الأزمة. حيث تضمنت ستّ بنود مهمة، أبرزها "دعوة منظمة التحرير للإسراع في عقد المؤتمر العام للاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين، ودعوة الأخوة المعلمين والمعلمات للحفاظ على الإرث التاريخي لإنجازات الاتحاد العام للمعلمين والحفاظ عليه وعلى وحدانية الجسم النقابي للمعلمين"⁴¹. لم تتجاوز المبادرة بيان أوجه الخلل البنوي الاقتصادي والسياسي للسلطة الوطنية الفلسطينية، الذي سنوضحه في الحديث عن الموازنة العامة.

وفي الإطار ذاته، قدمت شبكة المنظمات الأهلية والمجتمع المدني الفلسطيني، مبادرة افتقرت إلى اعتماد آليات التفعيل. وحاولت المبادرة في 2016/3/3، كما

⁴⁰ مقابلة إلكترونية مع صامد صنوبر، 2016/11/29.

⁴¹ مبادرة الأسرى في سجن النقب، نشرت في 2016/2/28، وتمثل توجهات متعددة للفصائل الفلسطينية في ذلك السجن، انظر: موقع وكالة معاً، 2016/12/4، في: maannews.net/Content.aspx?id=831643



سابقتها، أن تكون متوازنة، في سبيل منحها فرصة للبقاء والقبول. جاءت المبادرة في سبعة بنود، أبرزها: دفع الديون المترتبة على الحكومة، وعلاوة طبيعة العمل، وفتح التدرج الوظيفي، وحقّ المعلمين في تنظيم الإضراب، والبعد الاستراتيجي في كل ذلك. ودعا إلى الحفاظ على الاتحاد العام للمعلمين كإطار ومكوّن من مكونات منظمة التحرير بما لا يتعارض مع مبادئ ومعايير الحقوق والحريات النقابية. وعلى إثر عدم تجاوب الحكومة الفلسطينية مع المبادرة، واعتمادها الحل الأمني، أكدت المبادرة، من خلال دعوة شبكة المنظمات الأهلية، على إعادة الحوار كوسيلة لحل النزاع. حيث أكدت على أن ”اللجوء إلى المعالجة الأمنية لهكذا قضية نقابية مطلوبة عادلة، لا يساهم في حلّ الإشكالية القائمة منذ عقود ولا يؤسس لإرساء قواعد مجتمع قائم على معايير الحرية والعدالة الاجتماعية...“⁴². إن المطلوب ليس مبادرات التهذئة، ولكن ما يحتاجه الواقع هو طرح الحلول الاستراتيجية للخروج من الأزمة. ولعل هذا أحد أسباب التقييم السلبي من قبل المواطنين لتلك الجهود. يشير استطلاع رأي لمعهد أورا (2016) إلى ما يلي: ”جاء تقييم أداء كافة الأطراف المعنية بالتعامل مع الإضراب سلبياً للغاية“⁴³. إن هذا التقييم يجب أن يكون مدعاة إلى صياغة مجلس تشاوري تنسيقي بين القيادة الشابة للمعلمين، التي قادت الإضراب، وبين ذوي الخبرة في العمل النقابي المطربي من المعلمين والإداريين، بهدف تجنب التصادم، الذي أشار إليه القيادي في الحراك صامد صنوبر بقوله:

أما من كان يمتلك الخبرة النقابية فكثير منهم فضّل الابتعاد،
وفيما بعد انتقد وهاجم الحراك بمقولة شباب بلا خبرة نقابية.

⁴² تصريح صادر عن لجنة المتابعة والمجتمع المدني، شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، 2016/12/3.

⁴³ استطلاع حول إضراب المعلمين وتداعياته، مركز أورا، 2016/3/3.

والفرق بين الشباب وأصحاب الخبرة، هو إخلاص الشباب الذي لم يتوفر في أصحاب الخبرة أو من يسمون أنفسهم كذلك، وقد انكشف زيفهم للمعلمين، ... وكسروا كافة قواعد الصمت والخنوع التي رضي بها الكثير من الشخصيات النقابية والجهات النقابية داخل جسم المعلمين⁴⁴.

تشير أغلب المقابلات الاستطلاعية لآراء وتوجهات النشطاء وقيادات الحراك، وذوي الخبرة النقابية والاجتماعية إلى عدة قضايا، منها: اختراق بعض الوساطات من قبل منظومة السلطة الوطنية الفلسطينية والحكومة، بحيث تمّ في بعض الأحيان توظيف غير مباشر لتلك الوساطات لتكون أداة ضغط على الحراك أكثر منه عامل مساند. يقول فرحات أسعد، عن جهد السلطة ”التي دفعت به من تدخلات ووساطات حزبية ونقابية وفعاليات وطنية لوقف فعاليات الحراك، وخفض سقف مطالبه لتتماهى مع مطالب الاتحاد العام للمعلمين،... بل واشترط على الوساطات تعهد الحراك مسبقاً بإنهاء الإضراب مع بداية العام الدراسي الجديد“⁴⁵. ويؤكد الناطق الإعلامي للحراك محمد حمائل أن:

غالب التدخلات التي كانت تتم لأجل الضغط على المعلمين ولم يتم تقديم أي شيء لهم بشكل فعلي وحقيقي، ولم تقم بالضغط على الحكومة لتقديم ما هو أفضل لحل الأزمات وإرضاء ولو بشكل جزئي المعلمين، وكثيراً ما كانت تنتهي مكانها، وأحياناً من مؤسسات المجتمع المدني جيدة، ولكن دون أن تمتلك قوة ضغط على أحد لتحقيق أي مبادرة تطرحها⁴⁶.

⁴⁴ مقابلة إلكترونية مع صامد صنوبر، 2016/11/29.

⁴⁵ مقابلة شخصية مع فرحات أسعد، 2016/11/28.

⁴⁶ مقابلة شخصية مع محمد حمائل، رام الله، 2016/12/5.



وتشير المعلمة والناشطة في الحراك سحر أبو زينة إلى ذلك بقولها: ”الوساطات التي تدخلت... إلا أنها لم تلامس حقيقة حاجات المعلمين، ... وكانت مربوطة بتقبل الحكومة، والتي لم تمارس الوساطات ضغوط على الحكومة لقبول المبادرات أو دراستها“. وهذا ما تؤكد الإعلامية والمتابعة لشؤون الحراك جيهان عوض بقولها: ”إلا أن الدور كان يجب أن يكون أكبر بكثير مما كان من حيث حشد الجمهور خلف المعلم الفلسطيني“⁴⁷. ويؤكد الناشط في الحراك نمر عصافرة أن: ”جميع الوساطات باءت بالفشل لعدم موضوعيتها، وتركيزها على أن الاتحاد هو الجهة الرسمية التي يمكن التحدث معها“⁴⁸.

يشير القيادي في الحراك يوسف البطران بأن الوساطات ”لم تكن جدية بل كانت مسيئة من قبل الحكومة، وبقية التدخلات أظهرت وجود نظرة دونية للمعلمين“⁴⁹. وكذلك يقول عضو الهيئة الإدارية لنقابة المعلمين الحكوميين الأستاذ عامر سلامة إن:

مؤسسات المجتمع المدني لم يكن لها دور مساند بالشكل المطلوب. كان دائماً حراك المعلمين يجتهد في الوصول لأي طرف فلسطيني مستقل لمساندته والضغط على الحكومة في تنفيذ المطالب، في الوقت الذي كان يجب على هذه المؤسسات التدخل والمبادرة في التدخل لصالح المعلمين في تحقيق مطالبهم. أعتقد يجب على مؤسسات المجتمع المدني المساعدة في المرحلة المقبلة في حماية المعلمين ومساندتهم في محاولتهم إنشاء النقابة. فالمعلمون مقبلون

⁴⁷ مقابلة شخصية مع جيهان عوض، 2017/1/22.

⁴⁸ مقابلة هاتفية مع نمر عصافرة، الخليل، 2016/12/7.

⁴⁹ مقابلة إلكترونية مع يوسف البطران وعيد زهور، الخليل، 2016/12/10.

على معركة تحتاج دعم الجميع وخاصة المؤسسات التي تتخذ من شعارات الديمقراطية والحرية والمجتمع المدني عناوين لها⁵⁰.

ولعل السبب في ذلك يكمن في أن الحراك جاء على خلفية قانونية ضعيفة بالنسبة للمعلمين. وتقبل الحكومة مسألة بحث الموضوع داخل نطاق الاتحاد كمؤسسة شرعية وقانونية بعيداً عن الحراك وقيادته لفقدانها القواعد القانونية الضرورية. يشير الحقوقيون لذلك ”بأنه على المعلمين أخذ الظروف العامة المالية للسلطة، وبناء مطالب متدرجة ومنطقية وليس طرحها رزمة واحدة، كما أن عليهم البناء على قواسم مشتركة“⁵¹، كما أن المشهد الاجتماعي والواقع السياسي الفلسطيني يفتقر لبيئة ديمقراطية ووطنية تسهم في إنتاج وساطات مؤثرة وفاعلة، يمكن لها الاستفادة من المناخ الديمقراطي والوطني والهيئات واللجان القانونية والتمثيلية. وعلى ما يبدو، إن من العناصر التي أسهمت في إضعاف تأثير وتدخل مؤسسات المجتمع المدني، هو حالة الضبابية وعدم الوضوح في الموقف. فقد حاولت بعض الوساطات تبني موقف ”لزوم السكوت“ والتحفظ، سواء تجاه الاتحاد العام أم تجاه الأزمة، خوفاً من الاتهامات بدورها في إعاقة مسيرة التعليم العام⁵².

الحكومة الفلسطينية، والاتحاد العام: تكتيكات المواجهة:

إن شأن الحكومات المتعاقبة أن تلعب دور المعارض والمتحدي للاحتجاجات الاجتماعية. لذلك استطاعت السلطة تاريخياً بناء خبرة كافية إدارية وقانونية

⁵⁰ مقابلة إلكترونية مع عامر سلامة، معلم وناشط، وعضو سابق للهيئة الإدارية للنقابة (المشكلة بفعل الحراك)، طولكرم، 2016/12/10.

⁵¹ مقابلة شخصية مع موسى أبو دهيم وسامي جبارين، 2016/12/15.

⁵² مقابلة شخصية مع أحمد سحويل، 2017/1/23-22.



ونقابية في السياق العام، وسياسات إدارة المواجهة وليس الحل، وتوظيف نقاط الارتكاز، والأدوات، والمؤسسات، وعقد اللقاءات والتصريحات الإعلامية لوقف الحركات والحد من تأثيرها، وما يمكن أن تحدثه من اقتطاعات مالية بالأساس.

ويمكن أن نلمس ذلك بالنظر في الموازنة العامة، وما تمثله من صراع خفي بانتظار تحولات عميقة استراتيجية. حيث يعد القطاع المالي أو "الموازنة العامة الفلسطينية إحدى أبرز أوجه الصراع الخفي بين حراك المعلمين الموحد والاتحاد العام للمعلمين، والحكومة الفلسطينية، بما فيها وزارة التربية والتعليم العالي، والمؤسسات الأمنية، لا سيّما وأن الموازنة تعكس أولويات النظام السياسي، وطبيعة سياساته، وتوجهاته الآنية والمستقبلية.

ولفهم أفضل لا بدّ من التعامل مع الموازنة العامة والنظر إليها كمنظومة أو بنية واحدة، يتأثر أحد مركباتها بالآخر بالضرورة، وهذا مدخل حيوي للتعاطي مع الموازنة الرسمية كمثير للنزاع النقابي والاستراتيجي. وخصوصاً أنه لا مناص من إعادة النظر حول أجندة العمل الرسمية، وتوزيع الموازنة على مختلف القطاعات الحكومية، ومدى النسب المئوية التي تشكلها تلك القطاعات في الموازنة العامة، ونسبة الرواتب من مجمل المخصصات المحددة لكل وزارة.

إجمالي الموازنة المخصصة لكل وزارة ونسبة الرواتب والأجور منها⁵³

الوزارة	الرواتب والأجور (بالألف شيكل)	إجمالي الموازنة المخصصة (بالألف شيكل)	نسبة الرواتب والأجور إلى إجمالي الموازنة (%)
الزراعة	71,414	96,996	73.6
الاقواف والشؤون الدينية	119,922	139,352	86
الثقافة	11,826	17,382	68
التربية والتعليم العالي	2,131,799	2,656,847	80
العدل	40,905	51,567	79.3
العمل	33,013	42,733	77
السياحة والآثار	15,785	22,166	71
شؤون المرأة	4,270	6,319	67.5
الداخلية (مركزية)	48,659	62,358	78
الحكم المحلي	25,433	163,326.08	15.5

تكشف الموازنة العامة وآليات بنائها وتركيبها، عن وجود أزمة متنامية وخلل بنيوي، يعكس انعدام العدالة الاجتماعية وعدالة التوزيع للموارد المتاحة لدى الحكومة. وهذه بحد ذاتها شكلت مثاراً للنزاع. وفقاً للجدول أعلاه، نلاحظ أن رواتب الموظفين والأجور في غالبية الوزارات تشكل نسبة عالية،

⁵³ هذه الأرقام والمخصصات والموازنات أخذت عن قانون الموازنة العامة، السنة المالية 2016، وزارة المالية والتخطيط (بتصرف الباحث).



وأى خصومات يمكن أن تجري على تلك المخصصات سيؤدي بالضرورة إلى التأثير الفوري على الكادر العامل فيها. وما تبقى من المخصصات هي محددة كمخصصات تشغيلية وأخرى. فيما أن مخصصات وزارة الداخلية (المركزية) هي مخصصات رواتب، ومحددات تشغيلية لمقر الوزارة نفسه، دون تحديد واضح لمخصصات المؤسسات الأمنية وموازنتها، والتي عبرت استطلاعات الرأي بما نسبته 74% من النخب، مقابل 63% من المواطنين، عن رغبة قوية في التقليل من نفقات المؤسسة الأمنية، لتحقيق مطالب المعلمين.

وعلى هذا الأساس أبدى العديد من المواطنين بنسبة وصلت إلى 64% عدم رغبته في اقتراح دفع كل مواطن ضريبة بمقدار 1-6 شواكل (0.25-1.5 دولار) شهرية لدعم المعلمين. خصوصاً وأن من يؤكد على قدرة السلطة والحكومة على توفير نفقات المعلمين من الموازنة العامة، بلغت نسبتهم 62% من النخب، مقابل 60% من المواطنين⁵⁴. وهذا ما يشير إليه عضو الهيئة الإدارية لنقابة المعلمين الحكوميين عامر سلامة بقوله:

أكبر المعوقات في طريق نجاح الحراك كان التعتن الحديدي للسلطة والحكومة على اعتبار أن تحرك المعلمين كان تهديداً وجودياً للسلطة! فشريحة المعلمين هي أكبر شريحة موظفين في الدولة ومسألة إعطائهم زيادات حقيقية ترضي هذه الشريحة وتمكنهم من العيش الكريم كانت تعتبر بالنسبة للسلطة وواضعي الميزانيات ضرباً من المستحيل، على اعتبار أنها (الزيادات) تحتاج لتغييرات واسعة في الميزانيات والسلوك الاقتصادي⁵⁵.

⁵⁴ استطلاع حول إضراب المعلمين وتداعياته، مركز أورا، 2016/3/3.

⁵⁵ مقابلة إلكترونية مع عامر سلامة، 2016/12/10.

كما يشير التقرير الصادر عن مؤسسة الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، إلى أن قطاع الحكم والذي يشمل المؤسسات الأمنية وغيرها، يستحوذ على ما نسبته 51.35% من الموازنة العامة لسنة 2016، وتحصل وزارة الداخلية والأمن على ما نسبته 26.79% بعد سياسات التخفيف من المخصص المالي. أما القطاع الاجتماعي، الذي يشمل التعليم وقطاعات أخرى تشترك معاً فيما نسبته 43.11% من مجمل الموازنة المحددة، تحصل وزارة التربية والتعليم على نسبة 18.36% منها. وبالنظر إلى التوصيات التي وضعها التقرير، نلاحظ أنه دعا إلى عملية توزيع المخصصات على القطاعات المختلفة. ناهيك عن التركيز على القطاع الاجتماعي والتنموي. كما أكد على ضرورة توافر مستوى عالٍ من الشفافية والوضوح في موازنات القطاعات الحكومية بما فيها وزارة الداخلية⁵⁶. لكن يبقى الطرح العام، على هذا الصعيد، هو "تخصيص نسبة محترمة ومميزة من الموازنة العامة للتعليم، سواء على مستوى الأجور، ثم تطوير المناهج التربوية"⁵⁷.

الخاتمة: الاستنتاجات والتوصيات العامة:

بناء على الدراسة، فإن أبرز الاستنتاجات البحثية:

أولاً: يتوقف مستقبل الحراك الاجتماعي والمدني في السياق الفلسطيني، على محك معالجة العديد من المسائل الجوهرية. مثل استمرارية الخلل البنوي في التركيبة السياسية والإدارية، للنظام والحكومة الفلسطينية، نتاج غياب التوزيع العادل للموارد المالية في السلطة الفلسطينية، وهذا الخلل يفسر

⁵⁶ انظر: موازنة المواطن لعام 2016، مؤسسة ائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، قام بإعداده الفريق الأهلي لدعم شفافية الموازنة العامة الفلسطينية، آذار/مارس 2016، ص 1-20، في: www.pmf.ps/52

⁵⁷ مقابلة شخصية مع أحمد سحويل، 22-23/1/2017.



جانب مهم من التدخل الأمني في إدارة الأزمة والإضرابات، ومنع الحركات الاجتماعية والمطلبية بشكل عام، وحراك المعلمين بشكل خاص كونه أكبر قطاع، وهو يستدعي اقتطاعات ليست ممكنة حالياً من الموازنة العامة.

ثانياً: تميزت هذه الدراسة باقتراح آليات عملية وحلول استراتيجية إبداعية ومستدامة، ومشاريع استهلاكية للقطاع التعليمي، وطرح فكرة الصناديق المالية لمنع تنامي التوتر مستقبلاً. كما وأسهمت في بيان مواقف واستطلاع آراء قادة الحراك، ونشطاءه، والوساطات ومعوقات تفعيلها.

ثالثاً: أوضحت مدى نجاعة النظريات الجديدة في نطاق الحركات الاجتماعية في فهم وتحليل وتفسير الحركات الاجتماعية والمطلبية في الساحة الاجتماعية والوطنية، وفهم ديناميات المشهد الاجتماعي، وقدرة الحراك على التأسيس لمرحلة جديدة غير معهودة في السياق الفلسطيني، وتجاوز حالة الركود داخل الأطر والمنظمات الشعبية المنضوية في منظمة التحرير الفلسطينية. وهذا شكل مصدر خوف استراتيجي لدى المتحكمين Power Holders بمنظمة التحرير والسلطة. وهذا قد يشكل مدخلاً لإصلاح المنظمة من الأسفل إلى الأعلى، عبر الاحتجاجات التي يمكن أن تخوضها القطاعات العمالية والتعليمية والطلابية والمرأة معاً، لفرض عمليات الإصلاح في بنية وتركيبة م.ت.ف مستقبلاً.

رابعاً: أكدت الدراسة على أن جهود الحراك لن تأتي بنتائج الداعمة في البيئة المجتمعية، إلا بخضوعها لسلسلة فعاليات منظمة ومنهجية من الناحية الإعلامية. كما أن الحراك لن يتمكن من تحقيق هذه التحولات السابقة، للدفع بالحكومة للاستجابة لمطالبها، إلا عبر تحولات كالتنظيم المستمر للحراك، والتحول الجذري داخل النخبة الحاكمة بفعل بروز لاعبين جدد داعمين للحراك على المستوى الوطني، والتحول في بنية وتركيبة النظام

الحاكم. ولكن هذا مستبعد حالياً حيث الانقسام السياسي، وغياب الدور الحيوي للأحزاب السياسية، وتعطيل المجلس التشريعي، وعدم ديموقراطية النظام السياسي. ثم إن السياق المجتمعي والرأي العام غير منظم، وثقافته السياسية مفتتة بفعل طبيعة السياق الوطني السائدة. وهذا بدوره يقلص فرص نجاح الحراك ويحد من القدرة على بناء تحالفات جديدة. لذلك لا بد من حلول مجتمعية جديدة، أو البقاء داخل تركيبة وبنية الاتحاد بعد إصلاحها، واستخدام النقابة الجديدة لتحقيق الإصلاح الذي يرتقي إلى مستوى الاستفادة من مختلف العلاقات والمكانة القانونية والسياسية، التي يتمتع بها الاتحاد، أو انتظار ظروف وطنية سياسية واجتماعية ونقابية يمكن أن تبرز في السياق العام. إلى جانب وجود برنامج عمل أو رزمة اجتماعية برامجية قابلة للحل والاستجابة من قبل المعارضين للحراك. خصوصاً وأن هذا الحراك بزخمه هياً لحالة عامة، باعتماد الحراكات الاجتماعية والمطلبية لإصلاح أقل ما يمكن التنظيمات الشعبية المنضوية في نطاق م.ت.ف، ومنحها الديمومة الديموقراطية.

خامساً: تستنتج الدراسة ومن خلال المقابلات واستطلاع الآراء، إلى وجود حالة من الضعف في الوعي العام والقانوني، وفي السياق الوطني. فالأمور لم تكن مواتية بما فيه الكفاية، لتساعد الحراك على تحقيق الأهداف المطلوبة. مما أوجد حالة اهتزت فيها صورة العمل النقابي بشكل عام. فالحراك بزخمه شكل حالة غير مسبوقه في المجتمع، ولكنه لم يحقق النتائج المرجوة منه. وهذا مرتبط بالتنظيم الداخلي في الحراك، والذي لم يكن يتناسب بشكل كافٍ مع رزمة الأهداف العامة والمتوقعة للحراك.

بناءً على هذه الاستنتاجات، تخرج الدراسة بالتوصيات المدعمة بأليات تنفيذها على النحو التالي:



1. بناء نموذج اقتصادي حيوي مصغر، يساعد الحراك على تجنب الضغط الناتج عن السياسات المالية للمعارضين عبر مراحل التوتر. من خلال اشتراكات رمزية من المنخرطين في الحراك، بهدف تمويل ذاتي جماعي وليس بشكل مجموعات أو أفراد.
2. الحفاظ على استمرارية الدوافع والمحفزات بعيدة المدى، كما الفعاليات بما فيها الرمزية التي تساعد على تماسك الحراك، وقبول أفراده والمنخرطين فيه، بكافة المخاطر الناجمة عن ذلك، وبناء أجسام ولجان التواصل الاستراتيجية مع كافة المعنيين سواء الحكومة، والنخب السياسية والمجتمعية، والوساطات (خصوصاً بعد نتائج المؤتمر العام لحركة فتح وبروز شخصيات فيه، كوزير التربية... إلخ)، والهيئات الأهلية والاجتماعية، لمناقشة الرؤى المتعلقة بالاتحاد وشروط بقائه كمؤسسة وطنية فاعلة وحقيقية.
3. وجود اهتمام عالٍ بالتنظيم القانوني والتعبئة، وربط ذلك بسياسات المعارضين وبالنتائج. يشير القانوني سامي جبارين إلى أن المسألة تكمن في أن الحراك عليه أن ينظم ويرتب وضعه القانوني الداخلي، خصوصاً في انتظار بيئة سياسية وقانونية أفضل، لأنه من الناحية الشعبية قد يحقق تعاطف عام، لكن إحداث تأثير قانوني يواجه صعوبات.
4. هناك فرصة للمؤسسات الأهلية القانونية والحقوقية، لكي تستعيد دورها الوطني، وليس الاكتفاء بالمساندة المنقوصة وفي حالة وجود حراك فقط، بل عليها أن تكون مؤهلة للعب دور فاعل وتضامني وجماعي لإيجاد بيئات قانونية عامة ومجتمعية بديل عن غياب الهيئات الرسمية بفعل حالة الانقسام السياسي، وضعف الثقافة السياسية للمجتمع. خصوصاً في ظل تراجع دور:

الوساطات الفصائلية التي لم تكن تشكل عنصراً إيجابياً بل أحياناً كثيرة كان ضاراً ومخيباً للآمال.. الوضع الفصائلي معقد ومركب وله أكثر من تقويم؛ فحزب السلطة كان تدخله الرسمي لصالح إنهاء الإضراب بأي طريقة. فكل تدخلاته كانت منصبية على إنهاء الإضراب بغض النظر عن قيمة ما يطرحه من حل مرضٍ للمعلمين. مع العلم أن أغلب قيادة الإضراب كانت تنتمي لنفس هذا الفصيل من فصائل منظمة التحرير الأخرى، اكتفت بمجاراة الحالة الثورية للمعلمين من خلال بيانات حذرة خجولة تطالب بتحقيق مطالب المعلمين ولم تقدم أي مبادرة تضمن تحقيق المطالب. الفصائل الإسلامية رسمياً كانت غائبة أيضاً وكتفت ببيانات دعم. وذلك على حدّ تعبير الناشط عامر سلامة.

5. ضرورة طرح برامج وطنية، ليست ذات تكلفة باهظة للموازنة العامة، يمكن للحكومة والمعلمين الاستناد إليها، مثل برامج الرعاية الصحية المتميزة، وإنشاء صندوق وطني دائم بإدارة الحكومة ونقابة المعلمين(الاتحاد) والإداريين ويتم تغذيته بإسهام محدد شهرياً أو سنوياً من الموظفين الحكوميين، والقطاع الخاص بإجراءات مناسبة، واتفاق وزارة التعليم مع الجامعات والمعاهد بتوفير حوافز للتعليم الميسر لأبناء المعلمين وفق معايير صارمة وموضوعية، وتصحيح النظم الإدارية المتعلقة بالحوافز والترقيات لتتناسب مع الجهد والعمل، وتحديد نسبة من أموال وزارة الأوقاف والتي لا تدرج في الموازنة العامة، لتصب في الصندوق الوطني، وتوفير منح للحج. حيث إن كل مؤسسة حكومية، أو قطاع خاص يمكن له أن يقدم رزمة حوافز تفضيلية متكاملة على مستوى وطني. وهذا ما أثبتته تقارير اللجنة العليا لمراجعة المسيرة التعليمية في فلسطين، حيث إن الموازنات الحكومية المرصودة للتعليم تواجه تدنياً في



حصّة التعليم،... حتى التمويل الخارجي ليس مرتبطاً دائماً بأولويات التعليم في فلسطين،... (تضمن التقرير) الدعوة لتطوير ما يسمى ”بسلة المحفزات“⁵⁸. وهذه المحفزات يمكن البناء عليها كمدخل لتفعيل الاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين.

6. منح المعلمين حصانة، بمعايير واضحة ومحددة، من الخضوع للقضاء على خلفية حرية الرأي والتعبير في أثناء الدراسة والتدريس خصوصاً، وبما يضمن عدم إساءة المعلمين لهذه الحصانة بضمانة الوزير المعني، من خلال إنتاج دليل حقوقي لقطاع التعليم والعاملين فيه، كنتيجة لعمل سلسلة ورشات وندوات عمل مختصة.

7. البقاء في الاتحاد العام، بهدف إصلاحه باستخدام المظلة القانونية والشرعية للحراك، وتركيز كافة الجهود وتنظيمها للعمل من داخل الاتحاد، بغرض تفعيل الاتحاد والاستفادة من حجم ونوع العلاقات العربية والدولية التي يتمتع بها. وهذا ما يشجع عليه القانونيون والحقوقيون، للخروج من مأزق الاتهامات التي تتعلق بالتسييس، وإيجاد الأجسام الموازية والمعارضة، وتوظيف هذا الحجم من الحراك والبالغ 14 ألف معلم، لإحداث تغيير في الجمعية العامة أو المؤتمر العام للاتحاد بصيرورة قانونية واضحة. حيث إن هناك مؤشرات لمسّتها الوساطات القانونية في قبول الحكومة ومجلس الوزراء لعمل كل التسهيلات اللازمة لتفعيل الاتحاد نفسه، كمسار منطقي وقانوني لنجاح الاحتجاجات؛ لأن مستوى ودرجة تراجع وجمود الحراك التي وصل لها، تستوجب من قاداته ونشطاءه—وبهدف تقوية وتدعيم حجم الحراك، وتقبل المنخرطين

⁵⁸ تقرير اللجنة العليا لمراجعة المسيرة التعليمية في فلسطين، رؤى تربوية، عدد 48-49، 2015، ص 4-20.

فيه من معلمين واداريين للآثار السلبية أو الإيجابية الناتجة عن الحراك وتفاعلاته— البدء بحراك قانوني وإداري ومؤسساتي من داخل الاتحاد العام، قبل الانتقال إلى الميدان، كتعويض عن الخلل القائم بفعل المواجهة المزدوجة للمعلمين مع الاتحاد العام، والحكومة وأركان م.ت.ف.

8. ضرورة فهم ما هو متاح من الفرص والقيود السياسية. فالحراك جاء مطلبياً ونقابياً في سياق الهبة الشعبية، وزيادة التحديات المالية للحكومة داخلياً وخارجياً، وصراع غير بارز بالنسبة للحراك، وهو الصراع بين الاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين مع الاتحاد العام الإسرائيلي، في ضوء المعركة القانونية والدولية، على صعيد المناهج وقضايا أخرى. وهذا يحتاج إلى رفع مستوى الوعي القانوني، والاستفادة من ذوي الخبرة. إن من شأن هذا المسار أن يقوي الحراك ويعزز صموده أمام أي إجراءات من قبل الحكومة أو الاتحاد العام. فالسياق العام لا يوفر بيئة آمنة لتحقيق الأهداف المطلوبة.

9. لا بدّ أن يبذل الحراك المزيد من الجهد لتحديد رؤية، وموقف واضح من مسألة الشرعية. وهذا من منطلق أن الشرعية المطلوبة والنقابية، ليست إطلاقاً نفيّاً أو تجاوزاً لمسألة الشرعية التاريخية والوطنية للاتحاد العام. وهذا ينطبق أيضاً على مسألة التسييس، فهي وإن غلب عليها الطابع النقابي المطلبى وفق رؤية قادة الحراك، لكنه انطوى بطرق مختلفة على تدخلات حزبية متنوعة، خصوصاً عندما يتعلق الأمر ليس فقط بمطالبات مالية، ولكن إدارية وإصلاحية تتعلق بالمحاصصة الحزبية داخل الاتحاد العام.

10. الاهتمام أكثر بالرأي العام المجتمعي، واعتماد استراتيجية تواصل معه. لنقله من حالة التضامن الصامت إلى حالة التفاعل المساند. يقول المفكر



عزمي بشارة، وآخرون في العمل النقابي، إنه "يمكن أن نلاحظ في العديد من الحالات أنه إذا كان الرأي العام معادياً للمضربين... فإن الدولة تتعامل مع التطورات بعدم اكتراث... أو تصفية الإضراب وإنهائه بقوة وشدة، دون خشية الاحتجاج الجماهيري"⁵⁹.

⁵⁹ نبيل صلاح، **العمل النقابي**، سلسلة مبادئ الديمقراطية رقم (11)، تحرير وإشراف عزمي بشارة (رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن)، 1997)، ص 19.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر باللغة العربية:

أ. المقابلات الميدانية:

1. أبو دهيم، موسى، مقابلة شخصية، رام الله، 2016/12/15.
2. أبو زينة، سحر، مقابلة إلكترونية، جنين، 2016/11/30.
3. أسعد، فرحات، مقابلة شخصية، رام الله، 2016/11/28.
4. البطران، يوسف، مقابلة إلكترونية، الخليل، 2016/12/15.
5. جبارين، سامي، مقابلة شخصية، رام الله، مقر الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، 2016/12/15.
6. حمائل، محمد، مقابلة شخصية، رام الله، 2016/12/3.
7. حمائل، محمد، مقابلة شخصية، رام الله، 2016/12/5.
8. زهور، عيد، مقابلة إلكترونية، الخليل، 2016/12/15.
9. سحويل، أحمد، مقابلة شخصية، رام الله، 22-2017/1/23.
10. سلامة، عامر، مقابلة إلكترونية، طولكرم، 2016/12/10.
11. الصالحي، إيمان، مقابلة إلكترونية، 2016/12/12.
12. صنوبر، صامد، مقابلة إلكترونية، نابلس، 2016/11/29.
13. عصفرة، نمر، مقابلة هاتفية، الخليل، 2016/12/7.
14. عوض، جيهان، مقابلة شخصية، رام الله، 2017/1/22.
15. الفطافطة، محمود، مقابلة شخصية، رام الله، 2017/1/21.



ب. الكتب:

1. البرغوثي، معين، وآخرون، أثر إضراب الموظفين العموميين على القطاعات الحيوية في فلسطين (المحاكم والنيابة العامة، التعليم، الصحة، المواصلات، القطاعات الاقتصادية، الأحوال المدنية) الفترة من نهاية آب - منتصف تشرين الثاني 2006، سلسلة تقارير خاصة (49). رام الله: الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، 2006.
2. صلاح، نبيل، العمل النقابي، سلسلة مبادئ الديمقراطية رقم (11)، تحرير وإشراف عزمي بشارة. رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن)، 1997.
3. عساف، عمر، "التجربة النقابية لمعلمي المدارس الحكومية في الضفة الغربية"، في إشكاليات العمل النقابي في فلسطين. رام الله: مركز الديمقراطية وحقوق العاملين، 1999.
4. عساف، عمر، حركة معلمي المدارس الحكومية في الضفة الغربية 1967-2000. رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن)، 2004.
5. مجموعة باحثين، الظروف الوظيفية للمعلمين الفلسطينيين. رام الله: ريادة للاستشارات والتدريب، 2011.
6. المحيسن، جمال أحمد، مسيرة الاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين. القدس: د.ن.، 2015.

ج. مجالات وصحف:

1. تقرير اللجنة العليا لمراجعة المسيرة التعليمية في فلسطين، مجلة رؤى تربوية، مركز القطان للبحث والتطوير التربوي، عدد 48-49، رام الله، 2015.

2. الريدي، تسنيم، إضراب المعلمين في الجزائر: معلم مظلوم وطالب ضحية، صحيفة العربي الجديد، لندن، 9/4/2016.
3. الريموي، مالك، حراك المعلمين واستحالة الزمن، رؤى تربوية، عدد 51-52، 2016.
4. زقطان، غسان، المعلمون والنقابة، رؤى تربوية، عدد 51-52، 2016.
5. الشولي، أحمد، من الولادة احتجاجاً إلى الانتحار بيروقراطياً: نصف عودة لنقابة المعلمين الاردنيين، مجلة الثورة الدائمة، الحركة العمالية، الأردن، عدد 5، آذار/ مارس 2015.
6. الكردي، وسيم، حراك المعلمين حياة حقيقية وحيوية ممكنة، رؤى تربوية، عدد 51-52، 2016.

د. مواقع الإنترنت:

1. استطلاع الرأي العام الفلسطيني 2016 حول إضراب المعلمين وتداعياته، موقع مركز العالم للبحوث والتنمية (أوراد)، رام الله، 2016/3/3.
2. استطلاع الرأي العام الفلسطيني 2016، الثقة بالمؤسسات والأحزاب السياسية... الوضع الفلسطيني العام، مركز أوراد، 2016/5/3.
3. استطلاع الرأي العام الفلسطيني - الانتفاضة، خطاب الرئيس في الأمم المتحدة، الوضع الفلسطيني العام، الوضع الاقتصادي والأمني، القيادات الفلسطينية، شعبية الفصائل والانتخابات، مركز أوراد، 2015.
4. قانون الموازنة العامة، السنة المالية 2016، وزارة المالية والتخطيط، الإدارة العامة للموازنة العامة، رام الله، 20/2016/1.
5. موازنة المواطن لعام 2016، مؤسسة ائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، قام بإعداده الفريق الأهلي لدعم شفافية الموازنة العامة الفلسطينية، آذار/ مارس 2016.



ثانياً: المصادر باللغة الإنجليزية:

1. Kurzman, Charles, Organizational Opportunity and Social Movement Mobilization: A Comparative Analysis of Four Religious Movements, *Mobilization: An International Journal*, 1998, vol. 3, issue 1.
2. McAdam, Doug, Tarrow, Sidney and Tilly, Charles, *Dynamics of Contention*. United Kingdom: Cambridge University Press, 2004.
3. Pastor, Manuel and Ortiz, Rhonda, Making Change: How Social Movements Work and How to Support Them, Program for Environmental and Regional Equity, 2009.
4. Pattillo, Kathlyn McClure, “Quiet Corruption: Teachers Unions and Leadership in South African Township Schools,” Wesleyan University, 2012.
5. Tarrow, Sidney, *Power in Movement: Social Movement and Contentious Politics*. United Kingdom: Cambridge University Press, 1998.
6. Young, Ethan, *Teachers on Strike: Lessons from Chicago on Who to Fight Back*. New York: Rosa Luxemburg Stiftung, 2012, www.rosalux-nyc.org/wp-content/files_mf/young_ctu.pdf

صدر من سلسلة دراسات علمية محكمة

1. صابر رمضان، دور الحركة الطلابية الفلسطينية في التحرر الوطني: الفرص والمعوقات، دراسة علمية محكمة (1)، 2016.
2. أشرف عثمان بدر، الصهيونية والغرب من الاستشراق إلى الإسلاموفوبيا، دراسة علمية محكمة (2)، 2016.
3. صابر رمضان، حراك المعلمين الموحد في الضفة الغربية: الواقع، والديناميات، وآفاق المستقبل، دراسة علمية محكمة (3)، 2017.



من إصدارات مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

1. سلسلة التقرير الاستراتيجي الفلسطيني، صدر من هذه السلسلة 9 مجلدات، تغطي الفترة 2005-2015.
2. سلسلة الوثائق الفلسطينية، صدر من هذه السلسلة 7 مجلدات، تغطي الفترة 2005-2011.
3. سلسلة اليوميات الفلسطينية، صدر من هذه السلسلة 3 مجلدات، تغطي الفترة 2014-2016.
4. سلسلة أولست إنساناً، صدر من هذه السلسلة 13 كتاباً.
5. سلسلة تقرير معلومات، صدر من هذه السلسلة 28 كتاباً.
6. كتب علمية متنوعة (74 كتاباً).
7. كتب باللغة الأجنبية (28 كتاباً).

يوفر مركز الزيتونة الكثير من الكتب والدراسات وفصول من كتب للتحميل المجاني عبر موقعه، يرجى الاطلاع على الرابط الإلكتروني:
<https://www.alzaytouna.net>

قواعد النشر في سلسلة دراسات علمية محكمة

1. يرحب مركز الزيتونة بالدراسات العلمية التي تُعنى بالمجالات السياسية والاستراتيجية، وخصوصاً تلك المتعلقة بقضية فلسطين وما يرتبط بذلك عربياً وإسلامياً ودولياً.
2. يشترط في الدراسات المرسلّة ألا تكون قد نشرت سابقاً، وأن تلتزم بمناهج البحث العلمي المعتمدة.
3. يرفق الباحث مع الدراسة ملخص باللغتين العربية والإنجليزية بحدود 120-150 كلمة.
4. تخضع المواد المرسلّة للتحكيم العلمي الأولي من هيئة التحرير، ثم ترسل للتحكيم العلمي الخارجي، وفق الأعراف العلمية العالمية. ومن حق الهيئة رفض أي من الدراسات المرسلّة، أو طلب التعديلات اللازمة قبل إجازتها نهائياً للنشر. ويتم تبليغ الكاتب بالقرار خلال شهرين من استلام الدراسة.
5. يحتفظ المركز بكافة حقوق النشر الورقي الإلكتروني للدراسات وترجمتها، ولا يجوز إعادة نشرها إلا بإذن خطي مسبق من المجلة.
6. تُراعَى في كتابة الدراسات الموضوعية والدقة، وقواعد التوثيق والاقتباس، وعمل الهوامش بالطرق المتعارف عليها علمياً، والتي تتضمن:
 - الكتب: اسم المؤلف، وعنوان الكتاب، ورقم الطبعة (مكان النشر: اسم الناشر، تاريخ النشر)، وأرقام الصفحات.
 - المجالات: اسم كاتب المقال، وعنوان المقال، واسم المجلة أو الدورية، ورقم العدد، وتاريخ العدد، وأرقام الصفحات.



• الصحف: اسم كاتب المقال، وعنوان المقال، واسم الصحيفة، ومكان صدورها، وتاريخ العدد.

لمزيد من التفصيلات حول طرق التوثيق، يرجى فتح الرابط التالي:
https://link.alzaytouna.net/Guidelines_Refereed-Academic-Studies

7. يرجى إرسال الدراسات على برنامج Microsoft Word، مع مراعاة أن يكون حجم الخط 14، ونوع الخط Simplified Arabic، كما يرجى إعداد الهوامش في ذيل كل صفحة (على شكل Footnotes).



as a mediator in the movement, and the feasibility of these interventions.

This study proposes practical mechanisms and creative and sustainable strategic solutions, in addition to consumer projects for the educational sector, with innovative ideas to prevent the growth of tension in the future. It clarifies the positions and opinions of the action's leaders and activists, the means and obstacles of its activation, all within an integrated process aimed at advancing teachers' status and action.

Keywords:

Unified Action of Teachers	West Bank	Civil Society
General Union of Palestinian Teachers	Schools	Salaries
	Political schism	



Abstract

The Unified Teachers' Action in the West Bank Current Situation, Dynamics and Prospects

Due to a series of successive crises in the Palestinian political and social arena since 2007, a unified action of teachers took place in the West Bank (WB) on 14/2/2016. It was an unprecedented step in the Palestinian context, where the confidence of teachers in the General Union's ability to meet their demands declined, and also in its ability to formulate just and equitable solutions to their social and living conditions.

The author studies the action's paths, key players, tools and mobilization processes, while trying to extrapolate the future of the movement and what social, political and legal legacy it will leave. How the Palestinian Authority government in Ramallah has handled the action was also studied, especially in the midst of political schism, absence of political parties' vital role, the disruption of the Palestinian Legislative Council, and a non-democratic political system.

The study aims to identify the weaknesses and strengths of the action, its vision and goals, and the conditions necessary for its success and continuity. It tries to know how the action aroused the general societal interest and provoked legal norms and informal institutional interventions. It studies the contributions of civil society organizations and political leaders, their role

Refereed Academic Studies (3)

The Unified Teachers' Action in the West Bank:
Current Situation, Dynamics and Prospects

By: Saber Ramadan



هذه الدراسة

جاء حراك المعلمين "الموحد" في الضفة الغربية، في 2016/2/14، على أثر سلسلة أزمات متتالية شهدتها الساحة السياسية والاجتماعية الفلسطينية منذ سنة 2007، فعبّر الحراك عن موجة جديدة غير معهودة في السياق الفلسطيني، إثر تراجع ثقة المعلمين بقدرة الاخذ العام على تلبية مطالبهم، وبالتالي عدم قدرته على بلورة حلول عادلة ومنصفة لأوضاعهم الاجتماعية والمعيشية والمادية.

وتأتي هذه الدراسة لتتبع الحراك بمساراته ولاعبيه، وأدواته والهويات المتشكلة، وعمليات التعبئة. كما حاول استشراف مستقبل الحراك، وما يتركه من إرث اجتماعي، وسياسي، وقانوني، وتجربة فريدة في الاحتجاجات الممكنة، واستجابات حكومة السلطة في رام الله وتعاملها مع الحراك.

وتهدف الدراسة إلى تحديد مواطن الضعف ونقاط القوة في الحراك، وتحديد الرؤية والأهداف، مع التعرف على الشروط والعناصر اللازمة للنجاح والاستمرار.

وتميزت هذه الدراسة باقتراح آليات عملية وحلول استراتيجية إيداعية ومستدامة، ومشاريع استهلاكية للقطاع التعليمي، مع طرح الأفكار المبتكرة لمنع تنامي التوتر مستقبلاً. وهذه الدراسة هي رقم 3 من سلسلة دراسات علمية محكمة، التي تهدف إلى تسليط الضوء في كل دراسة منها على إحدى القضايا المهمة التي تشغل المهتمين والمتابعين لقضايا المنطقة العربية والإسلامية، وخصوصاً فيما يتعلق بالشأن الفلسطيني. وتزود هذه الدراسات، التي تصدر بشكل دوري، القراء بمعلومات محدثة وموثقة ومكثفة في عدد محدود من الصفحات.

ISBN 978-614-494-010-5



9 786144 940105

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations

ص.ب. 14-5034 - بيروت - لبنان

تلفون: +961 1 803 644 | تليفاكس: +961 1 803 643

www.alzaytouna.net | info@alzaytouna.net



مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

